نمـــــــوّ

واعـــــــد

التقرير السنوي 2017

البحرين EDB
مجلس التنمية الإقتصادية

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد
نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
مملكة البحرين

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر،
مملكة البحرين

الفهرس

01 كلمة رئيس مجلس الإدارة

03 كلمة الرئيس التنفيذي

05 مجلس الإدارة

07 فريق الإدارة

09 نظرة عامة على الاقتصاد

11 التزام البحرين نحو المستثمرين

15 مبادرات مستقبلية

17 إنجازاتنا

19 استثمارات دولية بالتوازي مع التنمية الداخلية

21 التركيز على مواطن القوة للاقتصاد

23 الخدمات المالية

31 الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية

39 السياحة والترفيه

47 المعلومات والاتصالات

55 المشاريع الناشئة

63 فرص استثمارية واعدة وبيئة أعمال مشجعة

65 شركات استثمرت في البحرين

67 الامتداد العالمي

69 تواصل معنا

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

> مجلس التنمية الاقتصادية ينظر بعين الرضا للجهود الحثيثة التي بُذلت على مدار العام الماضي واستطاعت أن تحول تحديات اليوم إلى فرص للغد. وما الإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي إلا تجسيداً لهذه الطموحات.

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد، نائب القائد الأعلى،
رئيس مجلس التنمية الاقتصادية

من قلب التحديات تنبثق الفرص

ساهم مجلس التنمية الاقتصادية خلال العام الماضي في مواصلة دعم المسيرة التنموية الشاملة في مملكة البحرين فقد تميز عام 2017 بالإنجازات التي تم تحقيقها، إذ تضاعف حجم الاستثمارات الخارجية التي استقطبها المجلس لتبلغ 733 مليون دولار أمريكي، وهو ما ساعد في تعزيز التوسع الكبير الذي شهدته القطاعات غير النفطية، وخلق أكثر من 2831 وظيفة في الاقتصاد البحريني.

إن ما يبعث على الفخر هو طبيعة الظروف التي تحقق فيها هذا الإنجاز، فقد كان لتراجع أسعار النفط العالمية تداعيات اقتصادية واضحة على دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما حتّم على دول المجلس اللجوء إلى مبادرات نوعية لضمان استدامة مواردها المالية. ومع ذلك، فإن النتائج التي تم تحقيقها كانت بسبب قبول هذه التحديات واعتبارها فرصة للتغيير والنمو.

وفي مواجهة التحديات المشتركة، أصبحت الإصلاحات الهيكلية ظاهرة في جميع التدابير التي تتخذها الحكومات في شتى أنحاء المنطقة، وبدأت الجهود الرامية لتنويع الاقتصاد تؤتي ثمارها، فقد استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تهيء بيئة اقتصادية مستقرة تتميز بمعدلات تضخم منخفضة تعطي الأولوية للنمو وتوفر فرصاً جديدة للقطاع الخاص.

واليوم، مجلس التنمية الاقتصادية ينظر بعين الرضا للجهود الحثيثة التي بُذلت على مدار العام الماضي واستطاعت أن تحول تحديات اليوم إلى فرص للغد. وما الإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي إلا تجسيداً لهذه الطموحات.

فقد أدت الإصلاحات الشاملة التي استهدفت تعزيز الابتكار في القطاعين العام والخاص، ومواصلة عملية التحول الجارية نحو الاقتصاد الرقمي، جعل التقنيات والأنظمة المتطورة بما في ذلك "إنترنت الأشياء" وما يعرف بالجيل الصناعي الرابع، محفزات للنمو في العديد من القطاعات الرئيسية.

كما أصبحت مملكة البحرين أولى دول المنطقة التي تطلق بيئة رقابية تجريبية للتكنولوجيا المالية على النطاق المحلي، وهو ما سيسمح للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية والبنوك التقليدية بالابتكار في قطاع الخدمات المالية. وقد حدث هذا جنباً إلى جنب مع الاستثمار الحيوي الذي قامت به شركة أمازون لخدمات الانترنت، والتي سوف تضع قوة الحوسبة الفائقة للمرة الأولى بين أيدي الشركات في المنطقة.

لقد حققت المملكة العديد من الإنجازات، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه، لذلك سيتم العمل على مواجهة التحديات وتعزيز الفرص القادمة وسنعمل على تحقيق المزيد من الازدهار من أجل ضمان مستقبل مستدام في المملكة والمنطقة بشكل عام.

كلمة
الرئيس التنفيذي

> غنيٌّ عن القول أن جذب الاستثمارات يتطلب الكثير من الوقت، إلا أن فريق عمل المجلس استطاع تحقيق تقدم مهم في عدد وقيمة الاستثمارات المستقطبة والتي ستعود على المملكة بنتائج إيجابية خلال الأعوام القادمة.

سعادة السيد خالد الرميحي
الرئيس التنفيذي

عام يشهد العديد من الإنجازات ويمهّد للمزيد منها

يعتبر هذا العام من أنجح الأعوام في تاريخ مجلس التنمية الاقتصادية، إذ تمكن المجلس من جذب استثمارات أجنبية مباشرة تزيد قيمتها على 733 مليون دولار أمريكي، مما سيؤدي لخلق مئات الوظائف ضمن العديد من القطاعات الاقتصادية.

وشملت هذه الاستثمارات مؤسسات دولية كبيرة مثل شركة أمازون لخدمات الانترنت (AWS) والتي ستطور أول منطقة بنية تحتية للبيانات في الشرق الأوسط بمملكة البحرين، بينما تتواصل أعمال بناء منشأة شركة موندليز الجديدة في منطقة البحرين العالمية للاستثمار حسب الجدول الزمني المعد لها حيث ستساهم هذه المنشأة في زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم مجموعة جميرا افتتاح فندقها الفخم في بداية عام 2018.

وغنيّ عن القول أن جذب الاستثمارات يتطلب الكثير من الوقت، إلا أن فريق عمل المجلس استطاع تحقيق تقدم مهم في عدد وقيمة الاستثمارات المستقطبة والتي ستعود على المملكة بنتائج إيجابية خلال الأعوام القادمة. وقد أدى تركيزنا على تطوير البيئة التنظيمية في المملكة إلى توفير الدعم اللازم لكل من الشركات الوطنية والعالمية لتنمو وتتأقلم مع الثورة الرقمية التي تشهدها العديد من الاقتصاديات.

وتتضمن أهم إصلاحات البيئة التنظيمية إطلاق مبادرة البيئة الرقابية التجريبية والتي تخدم شركات التكنولوجيا المالية، والتشريعات التي تنظم أنشطة التمويل الجماعي التقليدية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة الى تشريعات الشراكة المحدودة. كما أننا نخطط للاستمرار على هذا النهج في عام 2018 عبر تحديث قانون إشهار الإفلاس وقانون العَهد الجديد، فضلاً عن توفير صندوق رأس مال استثماري من شأنه تزويد الشركات الناشئة برؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو.

ومن جانب آخر، فإننا نعمل مع حاضنات ومسرعات الأعمال إقليمياً وعالمياً لتطوير البيئة المحلية الداعمة للشركات الناشئة وتوفير التوجيه والتدريب، بالتعاون مع مؤسسات مثل تمكين، للارتقاء بقدرات العمالة الوطنية وضمان التنافسية والابتكار لدى الشركات المحلية.

هذا، ويمر مجلس التنمية الاقتصادية، على ضوء ذلك، بأكثر أوقاته نشاطاً، حيث تم العمل بهيكلية جديدة أتاحت لنا الاستفادة من حضور فعال ومُوَجَّه في المزيد من البلدان حول العالم. تعكس الانجازات والنجاحات التي حققت خلال هذا العام نوعية فريق عمل المجلس وعملهم الدؤوب خلال العام لتحقيق هذه الأرقام الاستثنائية.

إنه لمن دواعي سروري أن أطلعكم على أهم نجاحاتنا لهذا العام، والتي تدعم جهود القيادة الرشيدة والحكومة الموقرة الرامية نحو النمو والازدهار، وذلك بينما نواصل العمل معاً نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

مجلس
الإدارة

رؤيةٌ تحدد المسار

يسخّر مجلس الإدارة جهوده وخبراته لدعم فريق الإدارة التنفيذية في سعيه نحو خدمة مصالح الشركات، والمستثمرين ورواد الأعمال، بالإضافة إلى المؤسسات الجديدة التي دخلت سوق البحرين، حيث يساهم ذلك في تأسيس منصة قوية ومستدامة لاقتصاد مملكة البحرين.

رئيس مجلس الإدارة

- **صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة**
  ولي العهد، نائب القائد الأعلى،
  رئيس مجلس التنمية الاقتصادية

الأعضاء

- **سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة**
  الممثل الشخصي لجلالة الملك
- **سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة**
  ممثل حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى للأعمال الخيرية وشئون الشباب
  رئيس اللجنة العليا للتعاون والتنسيق المالية
  رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة
  رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية
- **معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة**
  نائب رئيس مجلس الوزراء
  رئيس مجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين القابضة
- **سعادة الدكتور حسن بن عبدالله فخرو**
  مستشار جلالة الملك للشئون الاقتصادية
  نائب رئيس مجلس التنمية الاقتصادية
- **معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة**
  وزير المالية
- **سعادة السيد رشيد بن محمد المعراج**
  محافظ مصرف البحرين المركزي
- **سعادة السيد جميل بن محمد علي حميدان**
  وزير العمل
- **سعادة السيد كمال بن أحمد محمد**
  وزير المواصلات والاتصالات
- **سعادة السيد زايد بن راشد الزياني**
  وزير الصناعة والتجارة والسياحة
- **سعادة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة**
  مستشار ولي العهد للشئون السياسية والاقتصادية
  رئيس مجلس إدارة صندوق العمل (تمكين)
- **سعادة السيد خالد عبدالرحمن المؤيد**
  رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين
- **سعادة السيد خالد عمرو الرميحي**
  الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية
- **السيد جميل علي المتروك**
  العضو المنتدب لشركة جميل المتروك
- **السيد عادل حسين المسقطي**
  العضو المنتدب – المسقطي للخدمات التجارية
- **السيد طارق جليل الصفار**
  الرئيس التنفيذي لمرفأ الاستثمارات القابضة
- **السيد خالد راشد الأمين**
  الرئيس التنفيذي للعمليات – شركة علي راشد الأمين
- **الدكتور سامر ماجد الجشي**
  المدير التنفيذي لشركة BFG International
- **السيدة ديما رسول الحداد**
  نائب رئيس مجلس الإدارة
  شركة الحداد للسيارات
- **السيد محمد فاروق المؤيد**
  العضو المنتدب
  مجموعة المؤيد العالمية
- **السيد خالد إبراهيم حميدان**
  رئيس الخزينة ALM للشرق الأوسط وإفريقيا BNP Paribas
- **الآنسة ندى علوي شبر**
  المؤسس والمدير الفني
  شركة الندى للتجارة الالكترونية

فريق
الإدارة

وجوه قيادية تعمل من أجل البحرين

عبر تفعيل أفضل الممارسات التشغيلية والالتزام بأعلى مستويات الخدمة، تسعى الإدارة التنفيذية في مجلس التنمية الاقتصادية لتركيز جهودها على احتياجات العملاء وجعلها محوراً لجميع أنشطتها، وذلك رغبةً في تحقيق أفضل النتائج لاقتصاد المملكة وجميع الشركاء من المستثمرين.

سعادة السيد خالد الرميحي
الرئيس التنفيذي

د. سايمون جالبن
العضو المنتدب

يوسف خلف
رئيس المستشاريين القانونيين

د. يارمو كوتالين
المستشار الاقتصادي

د. جميل العلوي
مستشار قانوني أول

علي مرتضى
مدير أول
تطوير الأعمال
الترفيه والسياحة

مازن محمد الحلي
مدير أول – علاقات المستثمرين
والشئون الحكومية

ريما الكيلاني
مدير أول – المشاريع

فيفيان جمال
مدير تنفيذي – الاتصال والتسويق

رانيا الشيراوي
مدير تنفيذي – إدارة الاستراتيجية
والتخطيط المؤسسي

مها مفيز
مدير تنفيذي – الشئوون الإدارية
وتقنية المعلومات

جوانا ريد
مدير تنفيذي – إدارة المواهب

جيراد بشار
مدير تنفيذي – تطوير الأعمال
الترفيه والسياحة

ديفيد باركر
مدير تنفيذي – تطوير الأعمال
الخدمات المالية

جون كلمارتين
مدير تنفيذي – تطوير الأعمال
تقنية المعلومات والاتصالات

حسين رجب
مدير تنفيذي – تطوير الأعمال
الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية

تالا فخرو
مدير أول
الاستراتيجيات ودراسات الأسواق

جيوف هنكوك
مدير أول
إدارة المشاريع تطوير التعليم

جانت ماتوس
مدير أول – إدارة الاستراتيجية
والتخطيط المؤسسي

بثينة أمين
مدير أول
الشؤون القانونية

الأداء الاقتصادي في 2017

حقق الاقتصاد البحريني نتائجاً قوية في عام 2017، حيث فاقت معدلات النمو التوقعات مقارنة بالعام 2016، وذلك بفضل الأداء القوي الذي سجله القطاع الخاص غير النفطي. وخلال التسعة أشهر الأولى من العام، سجّل الاقتصاد معدل نمو سنوي بلغت نسبته 3.6% بحساب القيم الحقيقية مقارنة بنسبة 3.2% في عام 2016 إجمالاً. ويُعد معدل النمو هذا، أسرع معدل نمو حقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي.

القطاع الخاص غير النفطي في الصدارة

سجّل القطاع غير النفطي في مملكة البحرين نمواً سنوياً يصل إلى ما يقارب 5% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، متجاوزاً بذلك معدل النمو المسجل في عام 2016 ككل والذي بلغ 4%، وذلك على الرغم من الاتجاه السائد في المنطقة التي شهدت تراجعاً في النشاط الاقتصادي على خلفية التدابير الرامية لضبط الأوضاع المالية العامة وأسعار النفط المنخفضة واتفاقات أوبك لخفض إنتاج النفط. أما قطاع النفط فقد ظل أداؤه ثابتاً تقريباً على مدار العام، حيث سجل تقلصاً حقيقياً سنوياً بنسبة 1.4% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل النمو الطفيف وغير المسبوق في الإنفاق الحكومي، فقد أسهم القطاع الخاص غير النفطي بقوة في النمو الاقتصادي خلال العام، معززاً بذلك جهود المملكة الرامية لتنويع الاقتصاد البحريني.

مشاريع البنية التحتية، محفّز رئيسي للنمو

وتُعزى المرونة الاستثنائية التي يتمتع بها الاقتصاد البحريني إلى عدة عوامل، يأتي على رأسها مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تبلغ قيمتها أكثر من 32 مليار دولار أمريكي، وإجراء إصلاحات تنظيمية في مجالات رئيسية، والجهود الترويجية الرامية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويجري حالياً تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية الحيوية، مثل مشروع توسعة خط الصهر السادس لشركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بكلفة تبلغ 3 مليار دولار أمريكي، والذي سيصبح أكبر مصهر في العالم متواجد في موقع واحد. كما يجري العمل حالياً على قدم وساق في مشروع توسعة المطار والذي تبلغ كلفته 1.1 مليار دولار أمريكي، بالإضافة الى العمل على إنشاء ميناء جديد للغاز الطبيعي المسال في شمال المملكة.

الإصلاحات التنظيمية والقانونية

نفذت البحرين عدداً من الإصلاحات التنظيمية والقانونية لتعزيز مكانة البحرين باعتبارها وجهة أعمال جاذبة للاستثمارات. فقد تمت زيادة عدد القطاعات الاقتصادية التي يُسمح فيها بملكية أجنبية بنسبة 100%، فيما تم تبسيط وتسريع إجراءات تسجيل الشركات عبر منصة الكترونية جديدة وإلغاء القيود المفروضة على الحد الأدنى من رأس مال تأسيس الشركات. كما بذلت الحكومة أيضاً جهوداً حثيثة لتعزيز الابتكار في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، فقد اعتمد مصرف البحرين المركزي أنظمةً جديدة في التمويل الجماعي، وأعلن عن طرح أول بيئة رقابية تجريبية للتكنولوجيا المالية على مستوى المنطقة. كما أصبحت المملكة إحدى بلدان الشرق الأوسط الرائدة التي تتبنى التكنولوجيا المتطورة وذلك من خلال طرح سياسة «الحوسبة السحابية أولاً»، والتي يتعين بموجبها على الهيئات الحكومية نقل أنظمتها إلى الحوسبة السحابية، وهي خطوة تعتبر الأولى من نوعها في المنطقة.

عام 2018 ... ثقة متجددة وتفاؤل

حافظت ثقة المستهلك على مستوياتها القوية، وكذلك كانت ثقة قطاع الأعمال حيث واصلت معظم الشركات توقعاتها المتفائلة بتحسن ظروف التشغيل على مدار العام. كما استفادت الشركات من السيولة المالية الجيدة وانتعاش الإقراض المصرفي.

النمو المرن يعزز معدلات التوظيف

خلال العام نمت معدلات خلق الوظائف الجديدة في المملكة بشكل سريع، ويُعزى الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى مشاريع الاستثمار الكبرى التي يجري تنفيذها في البنية التحتية. وقد تعززت الميزة التنافسية الرئيسية للبحرين والتي تتمثل في تميزها بقوى عاملة وطنية متعلمة ونشطة اقتصادياً، وذلك من خلال الجهود التي يبذلها صندوق العمل (تمكين) لتعزيز مهارات وكفاءة الموظفين، وكذلك تشجيع روح المبادرة لدى رواد الأعمال.

العناصر الحقيقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي

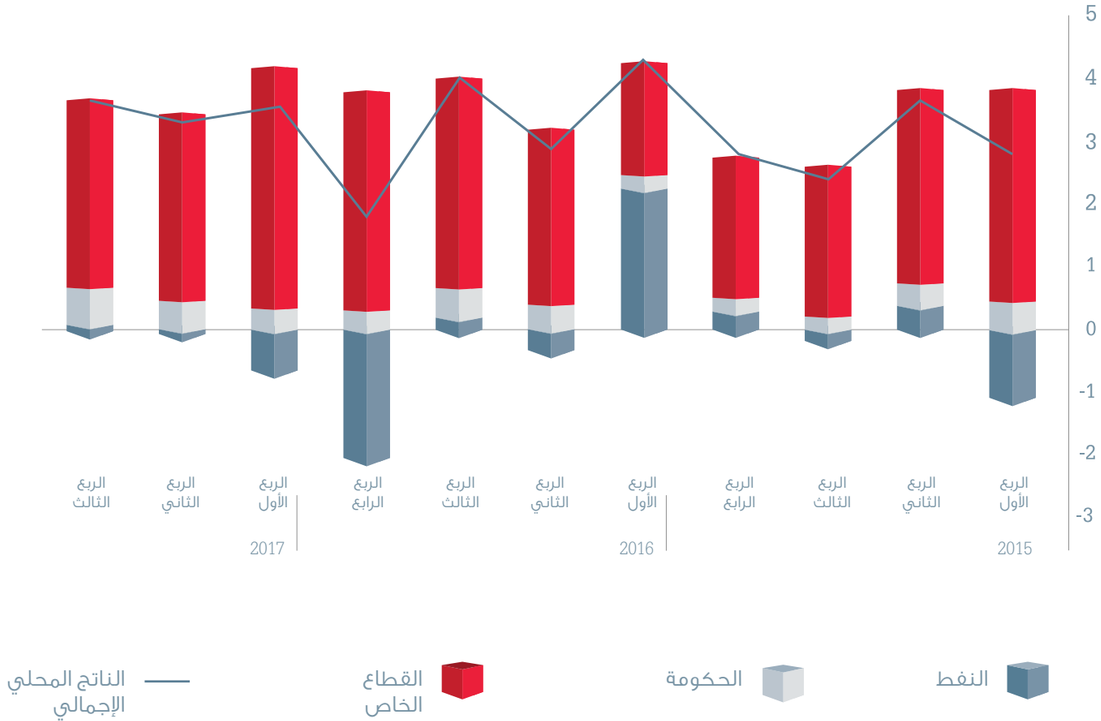

"سجّل القطاع غير النفطي في مملكة البحرين نمواً سنوياً يصل إلى ما يقارب 5% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017."

التزام البحرين نحو **المستثمرين**

حققت البحرين إنجازات عديدة في عام 2016 من خلال طرح العديد من المبادرات النوعية والتي تعتبر الأولى من نوعها إقليمياً بالإضافة إلى كونها أحد الركائز الأساسية للاقتصاد.

يناير

أدى إلغاء القيود على قطاع المواصلات والخدمات اللوجستية إلى إنشاء مراكز توزيع ذات ملكية أجنبية كاملة.

مايو

أدّت مراجعة سياسة تأشيرات دخول الأفراد بغرض السياحة أو الأعمال إلى تقليص التكلفة وإطالة مدة الإقامة في البحرين.

أغسطس

سبقت البحرين بلدان مجلس التعاون في إتاحة الفرصة لشراكات الاستثمار المحدودة، وذلك على مستوى المملكة (وليس على منطقة محدودة) من خلال إقرار قانون إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

أكتوبر

إقرار قانون شركات الخلايا المحمية الجديد والذي يمنح المستثمرين في أي خلية معينة الحماية من مسؤولية تبعات الخلايا الأخرى داخل الشركة الأم.

2016

أبريل

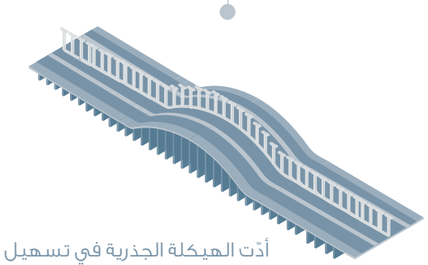

أدّت الهيكلة الجذرية في تسهيل إجراءات التخليص الجمركي بجسر الملك فهد إلى تقليص مدة نقل البضائع والمنتجات إلى المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ.

يوليو

ألغت البحرين القيود على المزيد من الأنشطة التجارية، مما أتاح فرصة التملك التجاري الأجنبي بنسبة 100% في العديد من القطاعات.

أكتوبر

البحرين هي أول بلد يحدّث ويطرح العَهَد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر إقرار قانون العَهَد الجديد.

التزام البحرين نحو **المستثمرين**

برزت البحرين كمجتمع رقمي خلال العام 2017، الأمر الذي مهد لانتشار التقنيات الجديدة الداعمة للتنمية الاقتصادية في المملكة.

طبقت حكومة مملكة البحرين سياسة الحوسبة السحابية التي تتيح للقطاع العام رفع مستوى الفعالية، الإنتاجية وتقليص تكاليف تكنولوجيا المعلومات بمقدار 30 إلى 90 بالمئة.

أبريل

طرح المزيد من الأنشطة التجارية والإجراءات بهدف تطبيق أفضل الممارسات لتنظيم حاضنات ومسرعات الأعمال واحتضان الشركات الناشئة.

مايو

تم طرح بيئة تجريبية رقابية للتكنولوجيا المالية والذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى مجلس التعاون والذي يمنح الشركات فرصة اختبار منتجاتهم وخدماتهم في البحرين (و ليس خلال منطقة معينة) والتوسع في السوق الإقليمية في وقت لاحق.

مايو

إنشاء مجلس تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتهيئة بيئة ريادية تشجع وتساهم في زيادة معدل نمو هذه المؤسسات من خلال طرح وتطبيق المبادرات والبرامج المحفزة للنمو.

يونيو

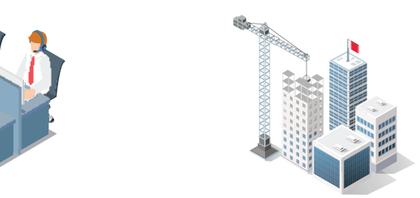

طرح لوائح تنظيمية فيما يتعلق بالتمويل وأنشطة التمويل الجماعي مع خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية كفرص تمويل بديلة لشركات التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سبتمبر

تطبيق التغييرات التنظيمية من قبل مصرف البحرين المركزي لإتاحة استخدام التكنولوجيا السحابية للمؤسسات المالية.

أكتوبر

إقرار قانون عقاري جديد لرفع مستوى المعايير التنظيمية في القطاع بما يؤمن المزيد من الحماية لجميع المستثمرين.

أغسطس

مصرف البحرين المركزي ينشئ وحدة خاصة بالتكنولوجيا المالية وذلك لدعم جهود القطاع المالي في تطوير المزيد من التكنولوجيا في هذا المجال.

أكتوبر

إقرار تعديلات على قانون الشركات التجارية لحماية حقوق المساهمين ذوي الحصص الصغيرة، بما يعزز من ممارسات الحوكمة ويلعب دوراً مهماً في تطوير سوق رؤوس الأموال.

نوفمبر

2017

المشاريع والمبادرات التي ستشكل **ملامح المستقبل**

نتطلع لخلق إقتصاد يرتكز على الابداع والابتكار والذي يتطلب منا تطوير مبادرات تساهم في تنمية بيئة الأعمال في المملكة.

قانون المنافسة

سيتم طرح قانون جديد تشجيعاً للتنافس العادل ومكافحة الممارسات المنافية لذلك من خلال تشريعات تنظم عمليات دمج وشراء الشركات.

قانون الإفلاس

سيساهم قانون الإفلاس الجديد في تعزيز إجراءات إطارعمل مكافحة الإفلاس وهو ماسيساهم في دعم استمرارية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قانون المعاملات المالية الالكترونية

سيتم تحديث هذا القانون لتطوير اللوائح التنظيمية للمعاملات الالكترونية ذات الأغراض التجارية.

قانون المعاملات المالية الآمنة

سيتم طرح قانون المعاملات المالية الآمنة لتشجيع استخدام البضائع القابلة للنقل كضمانات للقروض، مما يوفر المزيد من المبالغ الائتمانية بتكلفة أقل.

نظام التأمين الصحي الوطني

سيساهم نظام التأمين الصحي الوطني في تعزيز جاهزية المنشآت الصحية الخاصة لاستقبال العمالة الوطنية أو الأجنبية، وذلك عبر برنامج تأمين طبي إجباري.

خليج البحرين للتكنولوجيا المالية

تخطط البحرين لإطلاق مشروع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، ليكون أكبر مركز لاستقطاب للمؤسسات العاملة في هذا المجال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك لتعزيز نمو هذه الصناعة المهمة بالإضافة إلى احتضان برامج ومبادرات التكنولوجيا المالية ذات الحجم والأثر الكبير على السوق.

قوانين حماية البيانات

سوف تطرح البحرين قوانين حماية البيانات بما يتوافق مع توصيات الاتحاد الأوروبي لمساعدة الشركات على التعامل مع الكم الهائل من بيانات العملاء، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لشركات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باستضافة بياناتها في المملكة. كما سوف يتم تطبيق المزيد من التعديلات الهادفة لتحقيق التوافق مع لائحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات.

صندوق الصناديق لتمويل الشركات الناشئة

سيتم اطلاق صندوق استثماري لتمويل الشركات الناشئة المحلية وفي المنطقة، وذلك سعياً نحو تقليص الفجوة التمويلية في بيئة ريادة الأعمال والشركات الناشئة.

نحـقـق النمو
عاماً بعد عام

لقد فاقت إنجازات مجلس التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين التوقعات عام 2017، حيث تجاوز حجم الاستثمارات والنمو المستويات المتوقعة.

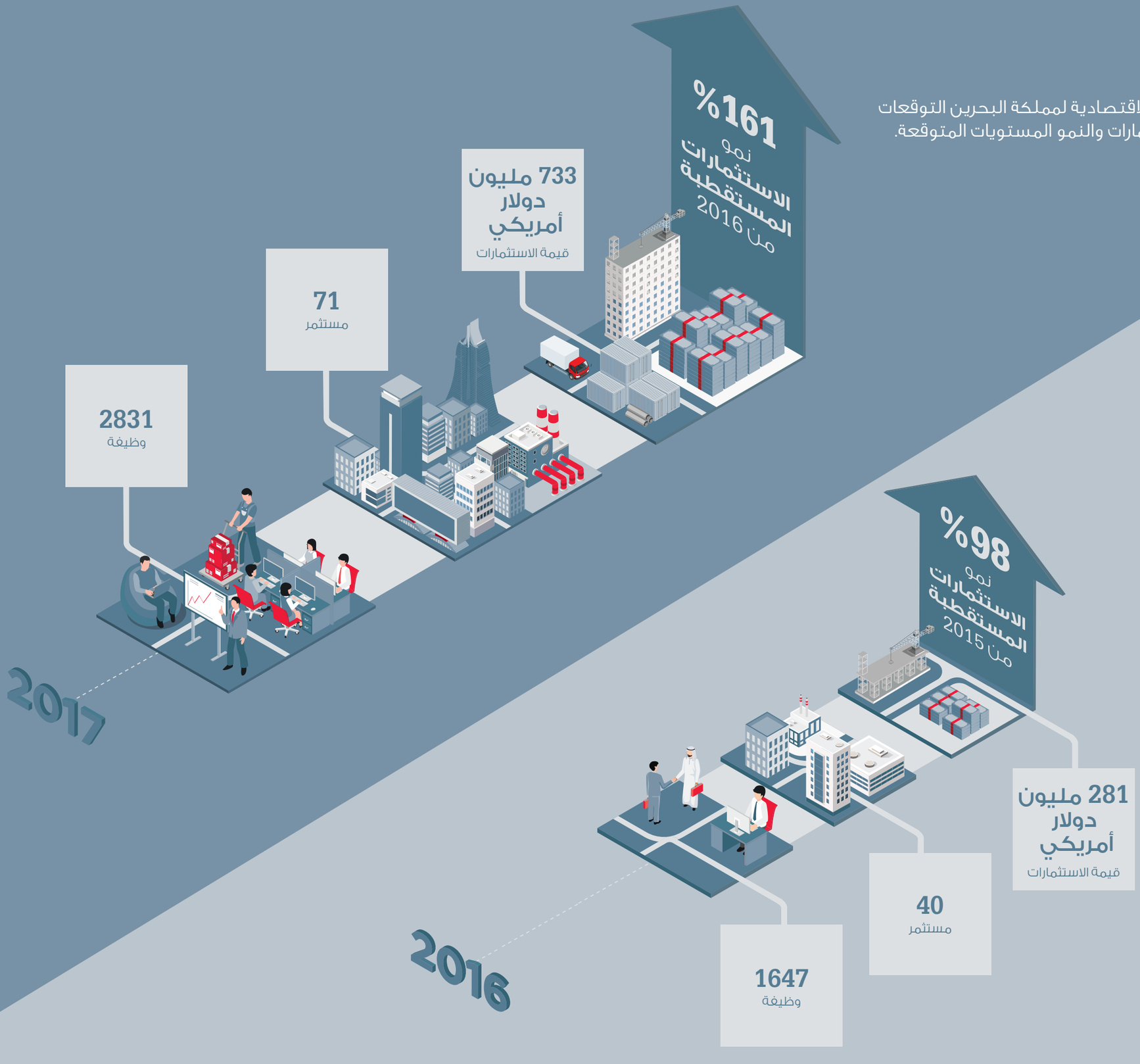

استثمارات دولية بالتوازي مع **التنمية الداخلية**

شهدت البحرين استقطاب استثمارات غير مسبوقة تصل قيمتها إلى 733 مليون دولار أمريكي.

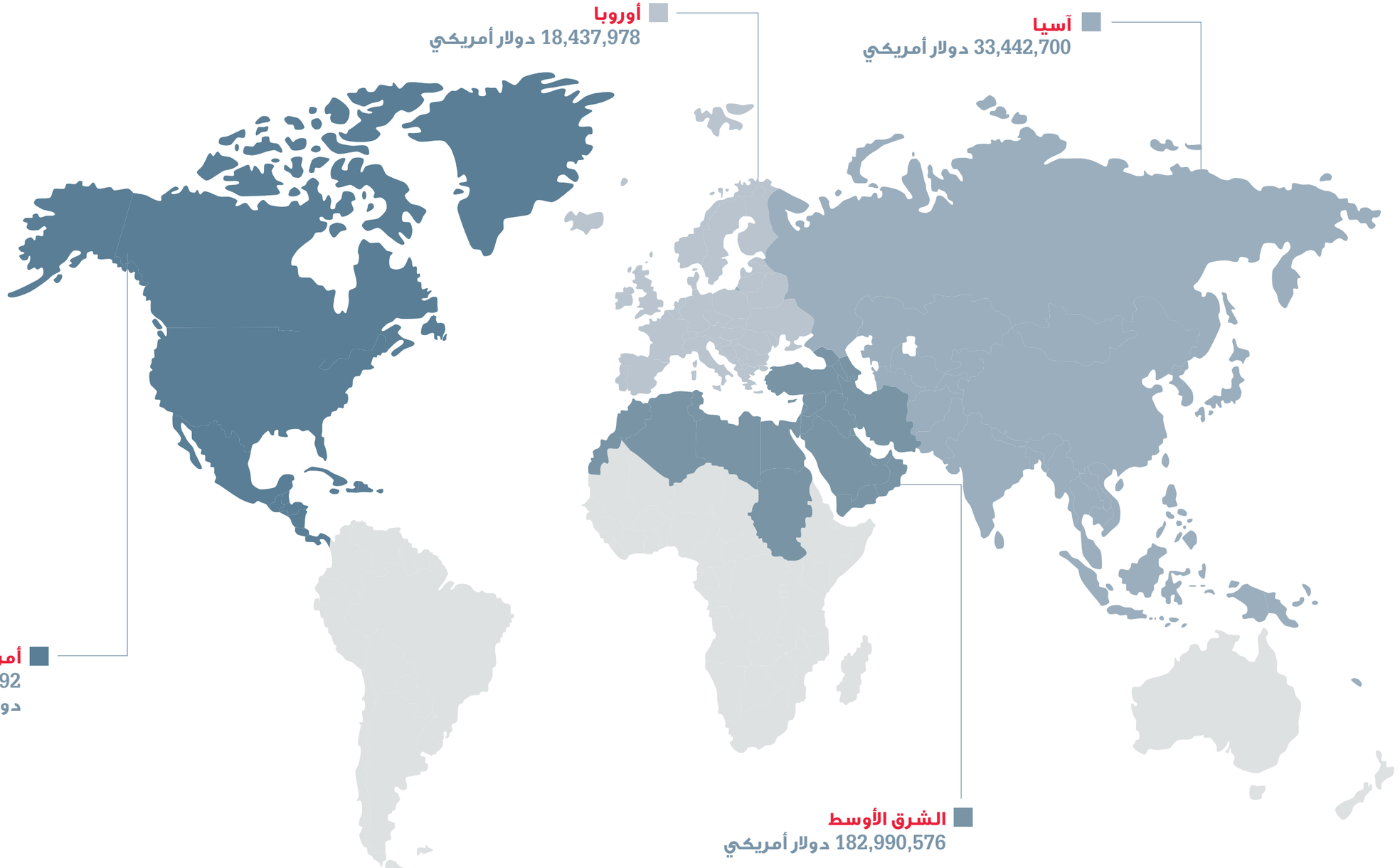

التركيز على
مواطن القوة للاقتصاد

تميزت البحرين كوجهة استراتيجية يقصدها المستثمرون لتأسيس مقراتهم الرئيسية على مستوى الخليج العربي، ويعود الفضل في ذلك إلى بيئة الأعمال المنفتحة، والتشريعات التنظيمية التي تسمح بملكية أجنبية للأعمال بنسبة 100% في البلاد، وسهولة التنقل بين البحرين والسعودية والأسواق الأخرى المجاورة، بالإضافة إلى البيئة التشغيلية منخفضة التكلفة ما يمنح البحرين ميزة فريدة جذبت اهتمام المستثمرين.

وإلى جانب ذلك، في عام 2017، حققت المملكة تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالبنية التحتية، والتطوير العقاري، والزيادة المطردة في أعداد الزوار. كما استطاعت البحرين استقطاب مجموعة من أكبر الأسماء دولياً في القطاع التكنولوجي، ما عزز مكانة البحرين كوجهة رئيسية للاستثمارات.

وأصبحت البحرين إحدى أكثر الاقتصادات نماءً في المنطقة، حيث قادت عملية تنويع الاستثمار في القطاعات غير النفطية بكل اقتدار منذ سنوات طويلة. ويعتبر مجلس التنمية الاقتصادية نقطة الاتصال الأولى للمستثمرين، إذ يقدم المجلس خدمات إرشادية في أهم القطاعات المستهدفة مثل الخدمات المالية، والصناعة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة والترفيه، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تشجع البحرين على الابتكار من خلال سياسة دعم المؤسسات الناشئة وتوفير أكبر قدر من المرونة والانفتاح.

القطاعات التي يركز عليها مجلس التنمية الاقتصادية

الخدمات المالية

تتمتع البحرين بتاريخ يمتد لأكثر من 40 عاماً من الخبرة المالية باعتبارها صاحبة السبق ورائدة القطاع المالي في الخليج العربي. ويستضيف قطاعها المالي أكثر من 400 مؤسسة مالية محلية وإقليمية ودولية، حيث تعمل كبرى المؤسسات من القطاع المصرفي، والتأمين، وإدارة الأصول، وإدارة الثروات بشكل فعال وسلس في بيئة تنظيمية متطورة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. ولعل أهم أسباب تميز البحرين بدور بارز ومؤثر في القطاع المالي البيئة التنظيمية المتطورة التي يشرف عليها مصرف البحرين المركزي.

ويدعم مصرف البحرين المركزي شركات التكنولوجيا المتقدمة في قطاع التكنولوجيا المالية سريع التطور، عبر إطلاقه بيئة تجريبية رقابية للتكنولوجيا المالية في منتصف عام 2017. وتتيح هذه البيئة لرواد الأعمال فرصة تجربة وتطوير أفكارهم مع عملاء حقيقيين قبل إطلاقها في السوق، وتأتي هذه المبادرة ضمن العديد من المبادرات التنظيمية الذي تم تبنيها من قبل مصرف البحرين المركزي دعماً لمساعي التحول التكنولوجي في القطاع المالي بمملكة البحرين.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لطالما برزت البحرين كإحدى البلدان الخليجية الرائدة في مجال التكنولوجيا، ما عزز من إمكانيتها لجذب أهم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية. كما أنها احتلت مؤخراً المرتبة الأولى في مؤشر الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات ودعم فئة الشباب 2017 الذي أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمتع البحرين بموقع الريادة من حيث جاهزية الشبكات، فضلاً عن بنيتها التحتية الأكثر مرونة وسياساتها الأكثر انفتاحاً في الشرق الأوسط. وقد أثبتت المملكة، عبر رؤيتها المستقبلية، بأنها الحاضنة المثالية للتكنولوجيا في مراحلها التجريبية مثل الحوسبة السحابية، والألعاب الإلكترونية، وتحليل البيانات الضخمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البحرين زاخرة بالطاقات الشابة ذات المهارات العالية، إذ تزيد نسبة العمالة المتحدثة بأكثر من لغة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على 90% مما يعزز من قدرة المؤسسات على التواصل مع أي سوق في العالم. وعلاوة على ذلك، فإن 48% من خريجي الجامعات البحرينية يحملون شهادات في إدارة الأعمال أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية

من خلال موقعها الاستراتيجي في منتصف أسواق الخليج العربي، لعبت البحرين دور حلقة الوصل بين العالم ودول المنطقة بما فيها المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة وغيرها، ولهذا تركز المملكة استثماراتها في البنية التحتية الحديثة للخدمات اللوجستية وذلك تحضيراً للنمو المتوقع في اقتصاديات المنطقة.

أما قطاع الصناعة، فيعتبر ثالث أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن أحد أقدم وأكثر صناعات الألمنيوم تطوراً في الخليج العربي، مع أحد أكبر مصاهر الألمنيوم في العالم. وقد قررت الكثير من الشركات الدولية تأسيس مقرها الإقليمي انطلاقاً من البحرين، بما فيها شركات الألمنيوم والحديد الصلب، والبلاستيك والمواد الكيميائية بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية، ومواد التعبئة والتغليف.

السياحة والترفيه

تقدم البحرين باقة متنوعة من الوجهات السياحية، وذلك مع عاصمتها النابضة بالتنوع، ونمط الحياة المنفتح، بالإضافة إلى تراثها العريق. ويستقطب قطاع السياحة المتنامي أكثر من 12 مليون زائر سنوياً، ويلعب دوراً محورياً في اقتصاد البحرين. و يتجلى ذلك في إضافة أكثر من 100 فندق من فئة 5 و4 نجوم خلال الخمس سنوات الماضية، مدعوما بمشاريع كبرى في البنية التحتية. وعلى مستوى قطاعي التجزئة والترفيه، فإن النمو الملحوظ فيهما ساهم في إضافة المزيد من المزايا لقطاع السياحة، مما جذب وسيجذب المزيد من المستثمرين.

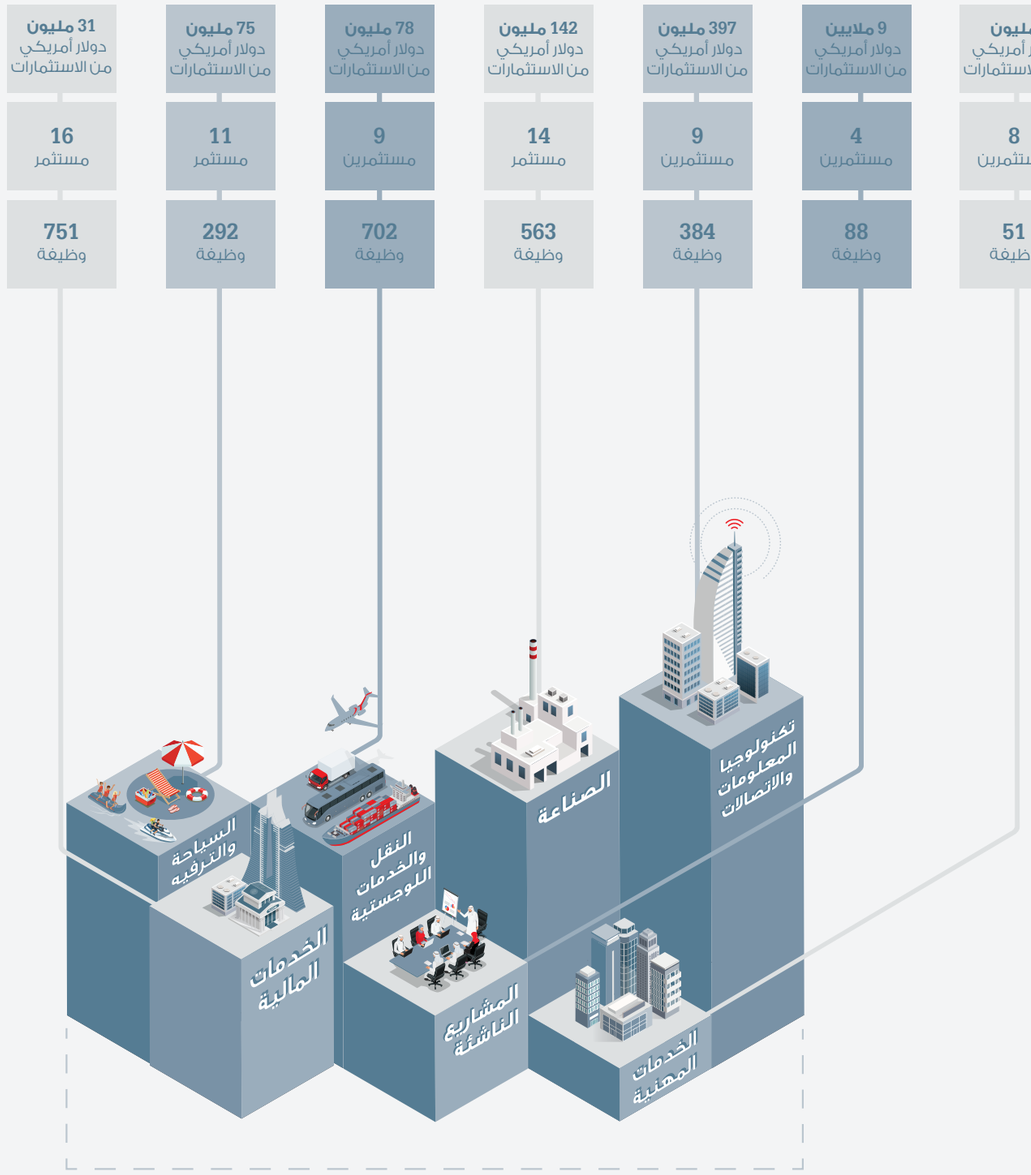

قطاع
الخدمات المالية

قطاع
الخدمات المالية

تعتبر البحرين المركز المالي في مجلس التعاون، إذ أنها تتمتع بقطاع مالي يضم أكثر من 400 مؤسسة مالية محلية، وإقليمية ودولية. وعلى مدى أكثر من 40 عاماً تولى مصرف البحرين المركزي مسؤولية تنظيم قطاع الخدمات المالية، الأمر الذي عزز من فاعلية البيئة التنظيمية.

يشكل قطاع الخدمات المالية أكبر مساهم غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين، ويستمر هذا القطاع في النمو بسبب الاهتمام المتزايد من المؤسسات المالية الدولية بتقديم أفضل الخدمات المالية المساندة وأكثرها فاعلية من حيث الجودة والتكلفة.

وتقدم سوق البحرين العديد من الميزات التنافسية بما فيها تكاليف التشغيل المنخفضة وتوافر الكوادرالوطنية المهنية والمدربة.

والجدير بالذكر أن البحرين تمتلك أكبر قدر من الخبرة في الصيرفة الإسلامية بالمنطقة، ما يجعلها في قلب قطاع الخدمات المالية الإسلامية على المستوى الدولي. ووفقاً لتقرير «تومسون رويترز لعام 2017 حول تطور القطاع المالي الإسلامي» استطاعت البحرين على مدى الخمس سنوات الماضية إحراز المرتبة الثانية بعد ماليزيا متقدمة بذلك على العديد من المؤسسات الدولية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

وفي ظل الرؤية المستقبلية الحكومية، تتمتع البحرين بموقع ريادي في مجلس التعاون في تطوير قطاع الخدمات المالية من خلال استخدام التكنولوجيا والحلول الرقمية حيث توفر المؤسسات المالية في البحرين أفضل الخدمات الحديثة لعملائها مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف والمحافظ الالكترونية وغيرها.

أما التكنولوجيا المالية، فقد تم تبنيها عبر تأسيس «خليج البحرين للتكنولوجيا المالية» أكبر مركز متخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي سيقدم للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات مجموعة متكاملة من الخدمات.

اللوائح التنظيمية والقوانين:

في ظل ازدهار الابتكار، تقوم البحرين بمراجعة وتحديث التشريعات ومتطلبات الإشراف التنظيمي، وذلك حفاظاً على تطور بيئة الأعمال لتتناسب مع التطورات المطردة في القطاع المالي.

البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية

أعلن مصرف البحرين المركزي عن طرح البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، وهي عبارة عن بيئة افتراضية للمؤسسات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وغيرهم من المستثمرين المحليين والأجانب لاختبار حلول خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة بدون تحمل تكاليف التراخيص والالتزام باللوائح التنظيمية والترخيص المفروضة على المؤسسات التقليدية.

الحوسبة السحابية

تدرك البحرين بأن التطور التكنولوجي في جميع المجالات الاقتصادية في ازدياد مستمر وبشكل لا يمكن تجاهله، ومن أهم هذه التطورات هي الحوسبة السحابية.

لذلك، تبنّى مصرف البحرين المركزي تغييرات تنظيمية تتيح استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية في هذا القطاع، وفتح المجال أمام البنوك المحلية والأجنبية لرفع البيانات على السحابة. وفي خضم كل ذلك، سوف يستفيد قطاع الخدمات المالية من أكثر بروتوكولات الأمن تطوراً وحماية للبيانات، وهو ما يجيب على التساؤلات حول الأمن في العالم الرقمي.

اللوائح التنظيمية للتمويل الجماعي

طرحت البحرين لوائح تنظيمية لأنشطة التمويل الجماعي والتي تسمح بالتمويل عن طريق القروض بالإضافة إلى العديد من فرص التمويل عبر الاستحواذ على حصص في مشاريع التكنولوجيا المالية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة، من دون الحاجة للبنوك التقليدية. ويقدم برنامج التمويل عبر الاستحواذ على حصة فرصة جذب العديد من المستثمرين لتمويل المشاريع الناشئة، مما يقلل من المخاطر ويجعل من عملية التمويل أقل كلفة، كما يتميز هذا الخيار بتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ تعتبر أنشطة التمويل الجماعي من صميم المبادئ المالية الإسلامية.

الثانية عالمياً

في التمويل الإسلامي للسنة الخامسة على التوالي في تقرير تومسون رويترز لعام 2017

الحوكمة الشرعية

قدم مصرف البحرين المركزي نموذجاً جديداً للحوكمة الشرعية، والذي سيتم تفعيله في 30 يونيو 2018. وسوف يطبق مشروع القانون على جميع المصارف الإسلامية سواءً كانت في قطاع التجزئة أو الجملة.

وبناءً على هذا النموذج، تعتزم البحرين إرساء مبادئ حوكمة رائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية، والتي ستشكل حجر الأساس لمعايير الحوكمة الشرعية على المستوى الدولي. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية في البحرين، فسوف يسفر عن ذلك مستويات أعلى من الشفافية، والحوكمة، والكفاءات بما يحمي حقوق المستثمرين وأصحاب المصلحة.

نموذج من الشركات البارزة التي استثمرت في قطاع الخدمات المالية في 2017

SBI Life INSURANCE
With Us, You're Sure

invita™
in touch, with intelligence

eazy™

PayTabs

القطاعات الفرعية ذات **الإسهامات القيّمة**

ركز مجلس التنمية الاقتصادية اهتمامه على أربعة مجالات ضمن قطاع الخدمات المالية في 2017

الخدمات المساندة

تمهد البحرين الطريق نحو توفير الخدمات المساندة في مجلس التعاون، وتتضمن المجموعة الكبيرة من الأنشطة – التي يوفرها أكثر من 160 مزود خدمة واختصاصي مرخص – مراكز الاتصال، حلول خدمة العملاء وخدمات نقل آمنة للأموال عبر المدفوعات الإلكترونية. كما يتم استقطاب المزيد من المستثمرين الجدد في السوق عبر المزايا المتعددة التي تقدمها هذه الخدمات.

التكنولوجيا المالية

ساهم قطاع التكنولوجيا المالية الناشئ حديثاً في البحرين في وضع الركيزة الاساسية لتحقيق نمو استثنائي، كما ساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط في تأسيس منصة متينة يمكن الاعتماد عليها لهذا التحول.وفي الوقت ذاته، يعزى تعزيز الاندماج الذي يتمتع به قطاع الخدمات المالية إلى حد كبير إلى تطبيقات التكنولوجيا المالية في عدداً من المجالات، منها على سبيل المثال أنظمة المدفوعات، وأمن المعاملات، والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية.

الخدمات المصرفية التجارية

بوجود ١٠٤ مصرف مرخص في مملكة البحرين، تجاوز إجمالي أصول القطاع المصرفي حالياً حاجز ال ١٨٩ مليار دولار أمريكي. كما أن سيولة رأس مال المصارف المحلية مجتمعة قوية بما يكفي لتجاوز متطلبات وتوقعات مصرف البحرين المركزي.

إدارة الأصول

يتفوق قطاع إدارة الأصول في البحرين على نظرائه في مجلس التعاون، فالمستثمرون المحليون والأجانب على حد سواء يتداولون في القطاع بكل ثقة مستفيدين من الفرص المربحة التي يوفرها لهم، خاصة مع وجود مؤسسات دولية، وإقليمية ومحلية تطرح مجموعة واسعة من منتجات إدارة الأصول بما فيها التمويل الاستثماري البديل.

اقتصاد البحرين منفتح على **الاستثمارات الدولية**

إن الاستثمار الخارجي لا يقل أهميةً عن النمو الداخلي في اقتصاد البحرين، ولهذا يشجع مجلس التنمية الاقتصادية المستثمرين في الأسواق المستهدفة على اغتنام الفرص غير المحدودة في المملكة، وذلك من خلال إبراز المزايا التنافسية التي يقدمها قطاع الخدمات المالية والتي تعزز من موقع البحرين الريادي كمركز مالي إقليمي.

وتتضمن استراتيجية فريق تطوير قطاع الخدمات المالية الاجتماع بأصحاب القرار، وبناء العلاقات مع كبار المسؤولين في الحكومات، ورعاية أو استضافة أهم الفعاليات في البحرين.

ففي عام 2017، قام مجلس التنمية الاقتصادية بإدارة عدد من الفعاليات المهمة في قطاع الخدمات المالية، كمنتدى يوروموني المالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالتعاون مع مجلة يوروموني الدولية.

وقد سجل هذا المنتدى حضور أكثر من 600 شخص من أصحاب القرار، وصانعي السياسة، وقادة الأعمال، والممولين والمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. وعلى وجه التحديد، نجح المنتدى في استضافة الشخصيات المتصدرة للقطاع المالي وتطوراته – وقد كانت وجهة نظر الكثير منهم إن البحرين تعد مركزاً مثالياً لعملياتهم الجديدة في أسوق المال، وإدارة الأصول وقطاع التكنولوجيا المالية.

وبالإضافة إلى منتدى يوروموني المالي لدول مجلس التعاون الخليجي، تتضمن سلسلة الفعاليات الدولية التي يشارك فيها مجلس التنمية الاقتصادية في قطاع الخدمات المالية: المنتدى المالي الآسيوي في هونغ كونغ، وقمة إنوفيت فاينانس في لندن، وموني كونفرنس في مدريد، و سي بووس في تورونتو، ومهرجان التكنولوجيا المالية في سنغافورة، والقمة السنوية السابعة للابتكار المصرفي في الشرق الأوسط بدبي والمزيد غيرها.

منتدى يوروموني، البحرين 2017

خليج البحرين
للتكنولوجيا المالية

تتصدر البحرين مساعي دول الخليج العربي نحو التحول للاقتصاد الرقمي، كما أنها حققت تقدماً مهماً في الاستثمار في التكنولوجيا المالية. ويعتبر خليج البحرين للتكنولوجيا المالية – التابع لتحالف التكنولوجيا المالية – أحد أهم الإنجازات فيما يخص هذا المجال، ويمثل أكبر مركز مخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيمتد خليج البحرين للتكنولوجيا المالية الواقع في مبنى أركابيتا في خليج البحرين على مساحة أكبر من 10,000 قدم مربع.

ومن المقرر أن يتم افتتاحه بداية عام 2018 وسيضم مجموعة من المرافق المتطورة، ومساحات العمل الجماعي المجهزة بالكامل، بالإضافة إلى مناطق عامة، الأمر الذي سيجعله البيئة الإبداعية المثالية للشركات المحلية والدولية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

كما سيتيح خليج البحرين للتكنولوجيا المالية الفرصة لتطوير وتسريع شركات التكنولوجيا المالية، ومن جانب آخر فسوف يشجع على التعاون بين المستثمرين، ورواد الأعمال، والجهات الحكومية والمؤسسات المالية.

وعلاوة على الحلول التي سيقدمها تحالف التكنولوجيا المالية على أرض الواقع وعلى المستوى الرقمي لإدارة المركز، سيقوم تحالف التكنولوجيا المالية بدمج خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في العديد من منصات التكنولوجيا المالية، بما فيها منصات سلاسل الكتل الرقمية «Blockchain»، وتكنولوجيا التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية وغيرها.

وتُوِّجت مساعي خليج البحرين للتكنولوجيا المالية بقيام مصرف البحرين المركزي بإطلاق وحدة خاصة بالتكنولوجيا المالية وبيئة تجريبية رقابية لاختبار حلول التكنولوجيا المالية، بما يضمن دعم القطاع المالي لتبني خدمات التكنولوجيا المالية.

وحالما يبدأ العمل بهذه المبادرات كمبادرة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، سوف تحصد القطاعات المالية في البحرين والمنطقة ثماره متمثلةً في التطوير السريع للخدمات المالية المبتكرة، وتقليص فترة الوصول إلى الأسواق، وتقليل تكاليف تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير.

لماذا اختارت
شركة بيتابس البحرين كمركز لعملياتها؟

تحتضن مملكة البحرين المقر الإقليمي لشركة «بيتابس» (PayTabs)، وهي شركة تقدم نظام لخدمات الدفع الإلكتروني مع توفير حماية ضد عمليات الاحتيال، ما يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحصيل أموالها بشكل سريع وآمن وبتكلفة منخفضة. وقد جاءت انطلاقة الشركة على يد رئيسها التنفيذي ومؤسسها عبدالعزيز الجوف، الذي صنفته مجلة فوربس الشرق الأوسط مرتين ضمن قائمة أفضل 100 رائد أعمال، وتأسست شركة بيتابس بتمويل من مركز أرامكو لريادة الأعمال في السعودية. وانطلاقاً من مقر عملياتها الإقليمي في البحرين ومكاتبها المنتشرة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والفلبين والهند في كل من حيدراباد وموباي، ينصب تركيز «بيتابس» حالياً على العمل في الأسواق الناشئة والأسواق النامية. وقد أصبحت الشركة تحقق حالياً معدلات نمو متسارعة، حيث بلغ عدد المتعاملين معها أكثر من 25 ألف عميل يتداولون عدة ملايين من الدولار الأمريكي شهرياً ، فيما يزيد فريق العمل لديها على 90 موظفاً. وتقدم شركة بيتابس لشركات معالجة المدفوعات الدولية القدرة على التعامل مع المدفوعات حول العالم بكل سهولة ويسر. وتمكن شركة بيتابس العديد من مقدمي الخدمات لدخول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومساعدتهم على بيع خدماتهم عن طريق منصة بيتابس الجاهزة للمدفوعات.

وكان عبدالعزيز الجوف قد اكتشف أن ثمة حاجة ماسة لدى العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة لنظام دفع إلكتروني متقدم يساعدها في تحقيق الاستفادة القصوى من أعمالها، وذلك من خلال قدرة النظام على تعزيز وصولها إلى الأسواق وتبسيط المعاملات المالية وتحفيز النمو. وقد أدرك الجوف أن بإمكانه التغلب على القيود التنظيمية وعدم تبني البنوك للتكنولوجيا الذكية بتوفيره حلولاً مبتكرة يمكنها أن تَسرِّع وتيرة تطور خدمات التكنولوجيا المالية. ولذلك فقد كانت «بيتابس» هي مشروعه الأنجح حتى الآن.

وكان الجوف قد جاب هو وفريقه العالم بحثاً عن مقر مثالي لعملياته، فلم يجد أفضل من مملكة البحرين، التي اعتبرها المنصة المُثلى لأعماله، وذلك لأسباب خمسة: أولها الجهود التي تبذلها المملكة حتى تصبح مركزاً لخدمات التكنولوجيا المالية فضلاً عن سمعتها كمركز للأعمال. كما كان للدعم النشط الذي تقدمه حكومة المملكة دور حاسم وراء قرار «بيتابس» بالقدوم إلى البحرين، وذلك في ظل وجود جهات مثل «تمكين» التي تقوم بتوفير برامج التدريب الممولة وتدعم الأجور بما يضمن تخفيض تكاليف التوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استند الجوف في اختياره إلى الخبرة الراسخة والرؤية المستقبلية التي يحظى بها مجال الخدمات المالية في البحرين والبيئة التكنولوجية المشجعة التي توفرها المملكة للمبتكرين، وكذلك انخفاض تكاليف العمل والمعيشة وتوفر المواهب المحلية ذات المهارات العالية والقادرة على التحدث بلغتين.

وقد توسعت شركة «بيتابس» مؤخراً باستثمار بلغت قيمته 20 مليون دولار أمريكي، وهو ما يجعل «بيتابس» أكبر شركة ناشئة في التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُتوقع أن تخلق حوالي 480 وظيفة جديدة خلال السنوات الخمسة المقبلة.

"حينما جئت إلى البحرين بدأت في توظيف مواطنين بحرينيين. وقد أدهشتني الدرجة العالية من الكفاءة التي ميَّزت هؤلاء الأشخاص الذين وقع اختياري عليهم كي يكونوا ضمن فريقي. وأما ما يجعلني متحمساً للبقاء في البحرين وتطوير نشاطي وعملي فيها هو أن المرء يلمس بسهولة استعداداً لدى الجهات الحكومية مثل مجلس التنمية الاقتصادية ومصرف البحرين المركزي للجلوس والاستماع إليك. ولذلك لم يتطلب الأمر منا سوى رسالة بريد إلكتروني للتعريف بأنفسنا حتى حظينا بفرصة اللقاء مع فريق التراخيص في مصرف البحرين المركزي."

السيد عبدالعزيز الجوف
الرئيس التنفيذي للشركة

قطاع الصناعة والنقل
والخدمات اللوجستية

تطوير البحرين كمركز لجذب **الاستثمارات في قطاع الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية**

لطالما عرفت البحرين بموقعها الاستراتيجي، كما أنها تتمتع بروابط نقل قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي مما يجعل منها المنصة المثالية للمؤسسات الدولية الراغبة في العمل في أسواق المنطقة. وتقدم المملكة للمستثمرين عبر موقعها الاستراتيجي في وسط أسواق الخليج، أسرع وأسهل الطرق للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط عن طريق البر والجو والبحر. وقد حلت البحرين في المرتبة السابعة على المستوى الدولي من حيث روابط البنية التحتية لشبكة الطرق المحلية والدولية، ومستوى الخدمات وفقاً لمؤشر أجيليتي للأداء اللوجستي في الأسواق الناشئة 2017.

وسعياً نحو تسهيل عمليات نقل البضائع والمنتجات عبر المنطقة، والاستفادة من الفرص المتنامية والتي تقدر بـ 1.5 ترليون دولار أمريكي، قامت البحرين بوضع العديد من الخطط لتوسيع شبكات النقل بما فيها مشروع جسر الملك حمد الجديد، ومشروع السكك الحديدية لدول مجلس التعاون الخليجي، وشبكة القطارات الخفيفة (Urban Transit)، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمسارات المسافرين ومركبات الشحن بالإضافة إلى تبسيط عمليات وإجراءات التخليص الجمركي على جسر الملك فهد. ومن جانب آخر، فقد تمت الموافقة على اعتبار كل من مطار البحرين الدولي وميناء خليفة بن سلمان «أولى نقاط العبور لجميع الناقلات البحرية والجوية لدول مجلس التعاون الخليجي»، الأمر الذي سيقدم تسهيلات كبيرة لحركة التجارة في المنطقة.

وتقوم البحرين بتوفير مناطق صناعية بمعايير دولية وبتكاليف منخفضة مثل منطقة البحرين العالمية للاستثمار (BIIP)، حيث تتيح للشركات الأجنبية إمكانية التملك بنسبة 100% من العمل التجاري، وضمان الإعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات، والاعفاء من الرسوم الجمركية للدخول لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، و منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية. كما تعتبر منطقة البحرين اللوجستية (BLZ) – وهي منطقة لوجستية معفاة من الرسوم الجمركية وذات قيمة مضافة – أول مركز متعدد الوسائط في الشرق الأوسط يكثف اهتمامه بإعادة التصدير وأنشطة الخدمات اللوجستية ذات القيمة المضافة. وتقع كل من منطقة البحرين العالمية للاستثمار ومنطقة البحرين اللوجستية في مدينة سلمان الصناعية، ما يسهل عملية الوصول لمنافذ التصدير كميناء خليفة بن سلمان في الحد، ومطار البحرين الدولي، والمملكة العربية السعودية عن طريق جسر الملك فهد.

وعلى ضوء ذلك، فإن شركات توزيع السلع الاستهلاكية، ومنتجات الألمنيوم، ومنتجات البتروكيماويات، وخدمات التعبئة والتغليف، والخدمات اللوجستية قادرة على الازدهار في بيئة تنظيمية تتسم بالمرونة والانفتاح، وذلك مع إتاحة التملك بنسبة 100% للشركات الأجنبية بأي منطقة في المملكة، وليس في المناطق الحرة فحسب. وتتجه البحرين حالياً لتبني التكنولوجيا المتطورة في القطاع الصناعي بالتزامن مع الثورة الصناعية الرابعة (الصناعة 4.0)، والتي على إثرها تم تأسيس «المصانع الذكية» القادرة على التجاوب مع المتغيرات بشكل فوري ومباشر، ما يتيح للشركات تجنب التعطل المكلف لعمليات الإنتاج وتطوير جودة وكفاءة المنتجات.

البيئة القانونية والتنظيمية

تقوم البحرين بالمراجعة والتطوير الدائمين للبيئة التنظيمية، وذلك لضمان الكفاءة وتسهيل حركة نقل البضائع عبر الحدود عن طريق البر والجو والبحر.

تحرير قطاع المواصلات والخدمات اللوجستية

بهدف زيادة فرص الاستثمار، تتيح البحرين للشركات الأجنبية فرصة إنشاء مراكز توزيع إقليمية مع إمكانية التملك بنسبة 100%، مما يفتح المزيد من الآفاق الاستثمارية للشركات ويسهل عملية دخولها في سوق المملكة.

تبسيط إجراءات التخليص الجمركي على جسر الملك فهد

يعتبر الارتباط المباشر بالمملكة العربية السعودية إحدى أهم الميزات الجغرافية للبحرين، ولهذا ضاعفت اللجنة المعنية بالقطاع اللوجستي جهودها ليستفيد المستثمرون من تلك الميزة. وقد مر جسر الملك فهد بعمليات تطوير جذرية أسفرت عن تسريع حركة نقل البضائع والمنتجات من وإلى المملكة العربية السعودية. كما قدم قرار تحديد «أهم عشرة مصدرين» مساراً سريعاً مخصصاً للمصدرين بكميات

السابعة عالمياً

في ربط شبكة الطرق المحلية والدولية، وفقاً لمؤشر أجيليتي للأداء اللوجستي في الأسواق الناشئة 2017

كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم توفير مسارات خاصة بالشاحنات الخالية من الحمولة، وشاحنات النقل، والشاحنات التي تنقل البضائع القابلة للتلف، بما يقلص فترات الانتظار ويسرع إجراءات السفر وعملية وصول البضائع.

وسوف يكون نظام «النقطة الواحدة» للتخليص الجمركي الإلكتروني، وهو قيد التطوير حالياً، القناة الموحدة لجميع مستندات وإجراءات التخليص المتعلقة بشركات التصدير، ووكلاء ومخلصي إجراءات الشحن، أما على الجانب البحريني من الحدود، فسوف يزداد عدد الكبائن المسؤولة عن تخليص جوازات السفر من 17 إلى 37 كبينة، كما سيتم زيادة عدد بوابات تحصيل الرسوم.

ستمكن جميع هذه التطورات التي تم إحداثها في جسر الملك فهد الشركات من استيراد وتصدير المنتجات بشكل أسرع وأكثر كفاءة، مما يتيح لهم تحقيق النمو لأعمالهم في المملكة والوصول إلى أكبر سوق في المنطقة، المملكة العربية السعودية، بأقل قدر ممكن من التكاليف.

نموذج من الشركات البارزة التي استثمرت في قطاع الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية في 2017

Agility
Global Integrated Logistics

Mondelēz International

ARMADA

KUEHNE+NAGEL

المجدوعي
Almajdouie

ECU WORLDWIDE
Geography Simplified

القطاعات الفرعية
المساهمة

ركز مجلس التنمية الاقتصادية اهتمامه على أربعة مجالات ضمن قطاع الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية في 2017

توزيع السلع الاستهلاكية (FMCG)

تشمل صناعة السلع الاستهلاكية في البحرين العديد من الشركات المحلية والدولية وذلك ضمن فئات الأطعمة المعلبة، والمشروبات، ومستلزمات النظافة والمواد الاستهلاكية. وقد ساهمت نسب النمو الإيجابية وسهولة إدارة الأعمال في هذا القطاع الفرعي في استقطاب شركات مصنعة عالمية مثل موندليز، والعليان كيمبرلي كلارك، وريكيت بينكيزر، والتي تصدر معظم منتجاتها لأكبر سوق في المنطقة وهو سوق المملكة العربية السعودية. وفضلاً عن ذلك، فإن موقع البحرين الاستراتيجي يسمح للشركات بالوصول إلى 75% من المملكة العربية السعودية في غضون بضع ساعات فقط.

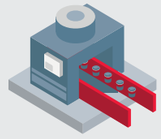

مواد التعبئة والتغليف

تتمتع البحرين بقطاع تعبئة وتغليف حيوي يقدم خدماته محلياً ودولياً لمجموعة واسعة من المنتجات. وتشمل شركات التعبئة والتغليف الرائدة في البحرين شركة مصنع المنامة للتعبئة والتغليف، وبحرين باك، ومجموعة كيمكو، حيث تخدم عملاءها في الأسواق المحلية والدولية من مراكزها في البحرين.

الخدمات الصناعية

نجح قطاع الصناعة المزدهر في البحرين في استقطاب العديد من الشركات الدولية ضمن فئات الهندسة الميكانيكية، والهندسة الكهربائية والمعدات الصناعية وغيرها. ومن ضمن شركات الخدمات الصناعية الدولية في البحرين شركة يوكوجاوا، مجموعة اس ام اس، شركة أم تي كيو وجميعها شركات جذبتها تكاليف التشغيل المنخفضة وموقع البحرين الجغرافي القريب من المملكة العربية السعودية.

الخدمات اللوجستية وخدمات التوزيع الإقليمية

تتمتع البحرين بموقع جغرافي استراتيجي في وسط أسواق الشرق الأوسط، مما يؤهلها لتكون الخيار الأمثل لشركات خدمات التوزيع والخدمات اللوجستية مثل دي إتش إل، وأرامكس، وأجيليتي، وشركات توزيع المواد الخام مثل شميدت للخدمات اللوجستية – الشرق الأوسط. وكل هذه الشركات تستفيد من التكلفة المنخفضة، وروابط النقل القوية للوصول إلى دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الدولية.

اغتنام الفرص
وتقوية الروابط

تتضمن استراتيجية فريق تطوير الأعمال للقطاع الصناعي والخدمات اللوجستية التواصل المباشر مع أصحاب القرار، والمشاركة في الفعاليات الدولية الكبيرة، وتنظيم الاجتماعات على مستوى القطاع، وبناء العلاقات، والاجتماع مع الشركات الموجودة حالياً للوقوف على الفرص الاستثمارية التي من شأنها دعم النمو في أعمالهم.

ويعد منتدى ومعرض ميونخ الدولي للمواصلات والخدمات اللوجستية بألمانيا المحور الرئيسي لبرنامج البحرين المكثف لاستراتيجية استقطاب الاستثمارات في قطاع الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية، إذ يعتبر هذا المعرض الرائد في مجال الخدمات اللوجستية، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة التوريد مكمن الفرص الاستثمارية عالية المستوى في قطاعات المواصلات والخدمات اللوجستية. وقد رافق مجلس التنمية الاقتصادية لهذا المعرض وفد تجاري رفيع المستوى حيث عقد اجتماعات ثنائية مع المشاركين في المعرض، والشركات والمستثمرين.

وتشمل جداول أعمال مجلس التنمية الاقتصادية المكثفة حملات تسويقية مباشرة في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والصين، وماليزيا، وسنغافورة، والهند، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس يشارك في أهم فعاليات القطاع الصناعي والخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا لإلقاء الضوء على الفرص في هذا القطاع. وتشمل هذه الفعاليات معرض الخليج للأغذية – جلف فود في دبي، أكبر معرض لتجارة الأطعمة في العالم، ومعرض JEC التجاري في باريس، وهو الملتقى الوحيد الذي يجمع رواد الصناعة بكل أطيافها.

معرض المواصلات والخدمات اللوجستية، ميونخ (2017)

مصانع
المستقبل

ما تزال البحرين في طليعة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تبني التكنولوجيا المتطورة في جميع القطاعات الاقتصادية، كما تستمر شركات الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية في تبني أحدث تطبيقات التكنولوجيا فيما يتعلق بخطوط الإنتاج التجميعية، وأنظمة الاتصال المرتبطة بقواعد العملاء، وخدمات التوصيل بين المصنع والعملاء.

وجرياً على هذا المنوال، فقد تبنت البحرين التكنولوجيا المتطورة في القطاع الصناعي (الصناعة 4.0) والتي توصف بأنها النسخة الرابعة من الثورة الصناعية. ومن أهم مزايا (الصناعة 4.0) هي إنترنت الأشياء، حيث يمكن لأي جهاز أو آلة التواصل مع الآلات الأخرى دون تدخل العنصر البشري. وقد رأت البحرين أهمية هذه الظاهرة، وهي الآن بصدد اتخاذ الخطوات الضرورية لتمكين إنترنت الأشياء في العديد من القطاعات عبر زيادة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى التأسيس إلى ثقافة ريادة أعمال إيجابية. وسيكون (للصناعة 4.0) الأثر البالغ في تعزيز الكفاءة، وتقليل التكاليف، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما ستساهم في زيادة الفرص الوظيفية وتطوير مهارات الموارد البشرية عبر التدريب على التكنولوجيا الجديدة وبرامجها.

وتهدف البحرين إلى أن تكون المركز الإقليمي لحلول (الصناعة 4.0) عبر تطبيق مجموعة من المشاريع التجريبية، الأمر الذي تعمل عليه الحكومة، ومجلس التنمية الاقتصادية، وتمكين بالتعاون مع كيو إي او، وهي شركة عالمية مختصة بتسريع معدلات تبني (الصناعة 4.0). وتهدف هذه المشاريع إلى خلق مزايا قريبة المدى وعرض الفرص لاستقطاب الاستثمارات بشكل أسرع. ومن المتوقع أن تقدم شركة بي إف جي إنترناشونال، الشركة العالمية الرائدة في تقنيات تصنيع المواد المركبة ومقرها مملكة البحرين، برنامج أتمتة للصناعات التحويلية عبر مشروع كيو إي او التجريبي الأول، والذي سوف يسيّر عملياته التشغيلية عبر برنامج كيو إي او الأساسي والمتطور.

تحديد معيار
الأداء العالمي

تخيل إمكانية توافر 60,000 طن من الأوريو في متناول يديك. نعم، هذا ممكن مع منشأة مونديلز الجديدة والمتطورة بتكلفة 110 مليون دولار أمريكي وبمساحة تقدر بـ 250,000 متر مربع. وقد تم بناء المصنع بالقرب من مركز عملياتها الحالي، ومع تطبيق التكنولوجيا المتطورة، سيتم إنتاج أكثر من 60,000 طن من منتجات البسكويت بما فيها أوريو وبارني في العام 2018، أي أنه سينتج 10,000 قطعة بسكويت أوريو في الدقيقة.

وقد وقع اختيار مونديلز على البحرين لتكون موطناً سادس ضمن مراكزها الدولية كي تزود الأسواق المتنامية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وسوف يخلق المصنع 200 فرصة وظيفية في السوق المحلي. وتهدف المجموعة إلى تبني نموذج إنتاج «ذي سلسلة واحدة»، وهو مبادرة تدعمها حكومة البحرين متمثلة في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومجلس التنمية الاقتصادية، وتمكين. كما أن الموردين بدأوا في الانتقال إلى البحرين من جميع أنحاء المنطقة وفتح مقراتهم فيها ليكونوا جزءاً من سلسلة مونديلز للتوريد العالمي، بما يضمن المرونة والتكاليف التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة تتمتع بمرافق توصيل وتصدير مهمة وذات كفاءة عالية مما يساعدها على توفير تشكيلتها من المنتجات الاستهلاكية.

مونديلز تحقق عوائد سنوية بقيمة 30 مليار دولار أمريكي وتصنّع منتجات الاستهلاك العائلي في فئات الوجبات الخفيفة، والبسكويت، والشوكولاتة، والحلوى والعلكة ومشروبات البودرة، وقد بدأت في تصنيع جبنة كرافت ومشروبات تانغ في البحرين منذ عام 2007. ويتم تصدير هذه المنتجات إلى 47 بلداً، بما فيها الولايات الأمريكية. وتمتد مساحة المنشأة التصنيعية في منطقة البحرين العالمية للاستثمار لـ 57,500 متر مربع مع قدرة إنتاجية سنوية تقدر بـ 230,000 طن.

«إن استراتيجية البحرين الممتازة لدعم الأعمال، والعمالة الوطنية الماهرة والمميزة، والبيئة التشغيلية منخفضة التكاليف بما فيها النظام الضريبي التنافسي، وسهولة تسويق منتجاتنا، عوامل دفعت مجموعتنا للعمل من منطقة البحرين العالمية للاستثمار.» محمد شلبي، مدير مصنع مونديلز في البحرين

> **"إن استراتيجية البحرين الممتازة لدعم الأعمال، والعمالة الوطنية الماهرة والمميزة، والبيئة التشغيلية منخفضة التكاليف بما فيها النظام الضريبي التنافسي، وسهولة تسويق منتجاتنا، عوامل دفعت مجموعتنا للعمل من منطقة البحرين العالمية للاستثمار."**
>
> محمد شلبي
> مدير مصنع مونديلز في البحرين

قطاع
السياحة والترفيه

عهد جديد في
قطاع السياحة والترفيه في البحرين

يعتبر القطاع السياحي جزء لا يتجزأ من مسيرة التنمية الإقتصادية في مملكة البحرين، ولذلك أولت المملكة أهمية كبرى للنهوض بهذ القطاع وتطويره كي يصبح رافداً من الروافد الحيوية للتنويع الاقتصادي. وتسعى استراتيجية تطوير القطاع إلى الاستفادة من تنوع الخدمات الفندقية، وخيارات المطاعم، ومتاجر التجزئة، والخيارات الترفيهية، مدعومة بالتقاليد المتأصلة للضيافة البحرينية الأصيلة. وقد شهد القطاع السياحي نمواً ملحوظاً في التدفقات الاستثمارية التي جاءت مدعومة بالزيادة الكبيرة في أعداد الزوار القادمين إلى المملكة، والتي تتجاوز 12 مليون زائر سنوياً في الوقت الحالي. وقد ساهم في تعزيز هذا النمو شبكة دولية من المكاتب التمثيلية التي تتولى مهمة ترويج السياحة في البحرين. وكذلك منظمي الرحلات السياحية في البحرين، ومشغلي الفنادق، ومنظمي الفعاليات، وشركة طيران الخليج، الناقل الوطني للمملكة. وتهدف هذه الجهود في مجملها إلى ترسيخ مكانة البحرين كوجهة سياحية فريدة على خريطة السياحة الدولية، وهو ما تجلى مؤخراً عندما احتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى على المستوى الدولي كالوجهة المفضلة للمغتربين بحسب استطلاع شامل للآراء أجراه موقع «انتر نيشنز» العالمي في 2017.

وسوف يتم أيضاً ضخ أكثر من 10 مليار دولار أمريكي في مشروعات جديدة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وذلك لتطوير عدد من المنتجعات الشاطئية والفنادق الجديدة من فئتي الخمس والأربع نجوم. وقد بلغت القيمة الإجمالية التي يتم استثمارها في تطوير مشاريع البنية التحتية للمملكة أكثر من 32 مليار دولار أمريكي، منها 13.1 مليار دولار أمريكي سوف يتم توجيهها للارتقاء بالقطاع السياحي.

وشهدت الآونة الأخيرة تعاوناً مثمراً بين مجلس التنمية الاقتصادية وبين هيئة البحرين للسياحة والمعارض، ما نتج عنه إطلاق الهوية السياحية الجديدة للبحرين تحت شعار «بلدنا بلدكم»، والذي أصبح علامة سياحية مميزة لمملكة البحرين في المنطقة. وقد كان الهدف من إطلاق هذه الهوية الجديدة هو أن يعمل قطاع السياحة والضيافة في البحرين تحت هوية موحّدة وينطلق من توجه واحد، للترويج للبحرين باعتبارها وجهة سياحية رائعة، ذات مبادرات رائدة وذلك لتعزيز فرص الاستثمار السياحي فيها.

وقد شهد عام 2017، قيام العديد من العلامات التجارية باغتنام الفرص الاستثمارية التي يزخر بها القطاع السياحي، فاستقبلت البحرين مشروعات دولية في قطاع الضيافة مثل أجنحة «ويندهام جاردن سويتس»، و«ويندهام جراند»، و«آيبس ستايلز»، و«مجمع الأفنيوز» الذي من المتوقع أن يوفر وحده أكثر من 4 آلاف فرصة عمل. أما في قطاع تجارة التجزئة، فقد استقطبت المملكة العديد من العلامات التجارية الشهيرة التي كان من بينها «فايف جايز» و«سالايدر ستيشن»، و«فاير جريل».

اللوائح التنظيمية والتشريعات القانونية

تعتبر السياحة أحد القطاعات الرئيسية التي تؤدي دوراً مهماً في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة في البحرين، ولذلك فقد أصبح وجود بيئة تنظيمية مواتية أمراً حيوياً لدعم التوجه نحو الابتكار وتعزيز القدرات التنافسية داخل القطاع الذي يبشر بمعدلات نمو متسارعة وواعدة.

مؤسسة التنظيم العقاري

في أكتوبر 2017، صدر مرسوم ملكي قضى بتشكيل مؤسسة التنظيم العقاري، وهو ما يُعتبر استكمالاً لقانون التنظيم العقاري في المملكة. ووفقاً للدور المنوط بالمؤسسة الجديدة، ستقوم المؤسسة بالعمل على تعزيز مكانة البحرين كوجهة مفضلة للاستثمار العقاري، وتحسين كفاءة السوق، والخدمات العقارية بما يؤكد التزام المملكة بمواصلة النمو الاقتصادي ورفع مستوى إسهام القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي.

الأولى عالمياً

الوجهة المفضلة للمغتربين
وفقاً لاستطلاع انتر نيشنز للمغتربين 2017

خدمة تأشيرات طيران الخليج

أبرمت شركة طيران الخليج، الناقل الوطني للمملكة، شراكة مع «في إف إس جلوبال» VFS Global، المزود الأكبر لخدمات التأشيرات حول العالم، يتم بموجبها تقديم التأشيرات عبر الانترنت للمسافرين إلى البحرين من أي مكان في شبكة وجهاتها الدولية. ومن شأن هذا الإجراء أن يجعل عملية الحصول على تأشيرة الدخول للمملكة أكثر بساطة وسلاسة، ويشجع على الزيارات المتكررة إلى المملكة.

سياسة التأشيرة السياحية الجديدة

تتيح التعديلات الجديدة في سياسة تأشيرات الدخول للزوار القادمين إلى مملكة البحرين بغرض الترفيه والاستجمام أو إجراء الأعمال، فرصة الحصول على التأشيرة برسوم أقل والتمتع بالإقامة لفترات أطول. وتمنح البحرين حالياً مواطني 67 دولة تأشيرة لدى الوصول إلى أراضيها، كما تقدم خدمات التأشيرة الإلكترونية إلى مواطني 114 دولة أخرى.

نموذج من الشركات البارزة التي استثمرت في قطاع السياحة والترفيه في 2017

careem

FIRE GRILL فاير جريل
FRESH MEX KITCHEN

CARNIVAL UK

ACTION HOTELS

Maya™
LA CHOCOLATERIE

BRC
Bahrain Rowing & Canoe Centre

القطاعات الفرعية
المساندة

ركز مجلس التنمية الاقتصادية اهتمامه على أربعة مجالات ضمن قطاع السياحة والترفيه في 2017

قطاع خدمات الأغذية

يشهد قطاع خدمات الأغذية توسعاً ملحوظاً في جميع أنحاء البحرين حيث بدأت مجموعة من أرقى المطاعم ذات الصيت الدولي في التوسع في المملكة، لتكمل بذلك المشهد الفريد للمطاعم البحرينية التقليدية، وتضيف إليها تجارب وخبرات طهي عالمية مميزة. ويسعى المستثمرون في قطاع خدمات الأغذية في البحرين إلى تعزيز حصصهم ومحافظهم الاستثمارية عبر التركيز على مجموعة متنوعة من عوامل الجذب مثل مستويات الأسعار وجودة الخدمات. وقد أدت الزيادة في أعداد الزوار القادمين من المملكة العربية السعودية الشقيقة وكذلك القاعدة القوية للمستهلكين المحليين في البحرين إلى تحقيق أصحاب المطاعم إيرادات كبيرة في عام 2017.

معالم الجذب السياحي والأنشطة الترفيهية

خلال عام 2017، قدم مجلس التنمية الاقتصادية دراسة جدوى تنظر في إنشاء متنزه ترفيهي بهدف إيجاد مفاهيم ترفيهية جديدة تمتلك فرص نجاح عالية في البحرين. ويستمتع جميع السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها بالفعل بتجربة سياحية متميزة في البحرين، حيث تتوفر في المملكة جميع عناصر الجذب السياحي من مواقع أثرية وتراثية تضم فيما بينها ما هو مسجل على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، إلى جانب العروض الثقافية والأسواق المحلية التقليدية. ويطمح مجلس التنمية الاقتصادية إلى تسليط الضوء على المعالم السياحية البارزة الأخرى مثل الفنادق ذات المنتزهات المائية، والمطاعم التي تقدم عروض مسرحية، والمتنزهات الترفيهية، ومراكز أنشطة الترفيه العائلية، وغير ذلك الكثير. وقد أسهم مجلس التنمية الاقتصادية في تطوير العديد من العلامات التجارية صغيرة – النطاق في مجالي الترفيه والاستجمام خلال العام 2017، وسوف يواصل المجلس جهوده الرامية إلى تعزيز عناصر ومقومات الجذب السياحي بالتعاون مع شركائه المحليين.

قطاع تجارة التجزئة

يمتد تأثير قطاع التجزئة ليشمل عدة قطاعات اقتصادية أخرى في البحرين، ومن بينها القطاعين العقاري والسياحي. ويجري حالياً العمل على إنشاء متاجر تجزئة جديدة تقدر قيمتها بنحو 750 مليون دولار أمريكي، وذلك لتطوير وجهات عصرية للتسوق والترفيه. ويركز مجلس التنمية الاقتصادية على التعاون مع المطورين والمشغلين وريادي مشاريع التجزئة بهدف اجتذاب العلامات التجارية الفريدة من شتى الأنواع وخلق تجربة تسوق غنية ومتنوعة لسكان المملكة وزوارها على السواء.

القطاع العقاري

يلعب القطاع العقاري دوراً حيوياً في عملية التطوير المستمرة التي يشهدها الاقتصاد البحريني، حيث يسهم القطاع العقاري وقطاع التشييد والبناء معاً بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وهي نسبة مرشحة للزيادة قريباً في ظل الاستثمارات المستمرة التي سوف تشهد إضافة أصول جديدة للقطاع العقاري بشتى فئاته السكنية، والتجارية، والضيافة، والرعاية الصحية، والمشروعات الصناعية. وسوف يواصل مجلس التنمية الاقتصادية مساعيه الرامية إلى جذب الاستثمارات للعديد من المشاريع الاستراتيجية في جميع الفئات العقارية.

التفاعل المباشر مع
المستثمرين الدوليين

لا يقتصر الدعم الذي يقدمه مجلس التنمية الاقتصادية لقطاع السياحة والترفيه على النطاق المحلي، وإنما يتعداه ليشمل المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والاجتماعات الكبرى التي يحرص على حضورها صناع القرار وكبار المستثمرين حول العالم. وأبرز هذه المؤتمرات هي الرابطة الدولية للمتنزهات والمعالم السياحية، والمنتدى العالمي للاستثمار في المطاعم، والمنتدى العالمي لتجارة التجزئة، وسوق السفر العالمي، وبورصة السياحة الدولية، ومؤتمر الاستثمار الفندقي. لذا أصبحت الحملات الترويجية للاستثمارات، والتي تتضمن عقد لقاءات مباشرة مع شركات في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الأسواق العالمية المميزة مثل الصين وتركيا وعدة دول أوروبية، تمثل عنصراً أساسياً ضمن استراتيجية مجلس التنمية الاقتصادية.

وإلى جانب تعزيزه للحضور البحريني في الفعاليات الكبرى، فقد وضع المجلس برنامجاً لعقد لقاءات محلية ربع سنوية، وذلك لتنسيق الجهود وخلق روح تعاونية لتطوير القطاع العقاري في المملكة. إذ يتم الجمع بين الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص لإيجاد الحلول الممكنة للتحديات الرئيسية التي تواجه القطاع والتعرف على خططهم التنموية العامة للمستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، قام مجلس التنمية الاقتصادية بتطوير موقع الكتروني تفاعلي يتضمن خريطة البحرين التي توضح التطورات الحالية، والفرص المستقبلية للمستثمرين المحتملين والمطورين العقاريين. وبشكل عام، يركز مجلس التنمية الاقتصادية جهوده على تحديد وتعزيز فرص الاستثمار المحتملة عبر التعاون مع المكاتب الدولية والمشغلين والمستثمرين.

معرض سيتي سكيب، دبي (2017)

التوجه نحو
تطوير السياحة الرقمية

يجتاح التوجه نحو تبني التكنولوجيا لتقديم الخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية، وقد كانت مملكة البحرين في طليعة الدول المواكبة لهذا التوجه لتقديم خدمات أسرع وأبسط للمواطنين، والمقيمين، والزوار. فالنمو الكبير في أعداد الزوار التي تجاوزت مليون سائح شهرياً، بالاضافة الى سياسات المملكة الرامية نحو دعم قطاعها السياحي، ساهم في دخول شركة كريم لخدمة سيارات الأجرة إلى السوق البحرينية، بالشراكة مع شركة «تاكسي العربية»، التي تعمل حصرياً عبر منصة رقمية وتمكن عملائها من حجز سياراتهم بشكل فوري أو مسبق بسرعة وسهولة عبر أحد تطبيقات الهاتف الذكي.

ويعتبر دخول كريم إلى السوق البحرينية مثالاً آخر على التزام البحرين بتوظيف التكنولوجيا الرقمية الحديثة بما يعود بالنفع على القطاع والمستهلكين الذين يعتمدون عليه. وهناك العديد من الشركات الناشئة الرقمية الأخرى التي تعتزم دخول القطاع السياحي في البحرين بما في ذلك الشركات التي تقدم الخدمات الترفيهية وخدمات الأغذية والإقامة والتفاعل مع المستهلك.

مايا لاشوكولاتيري:
بناء علامة تجارية عالمية

استطاعت شركة مايا لاشوكولاتيري، وهي شركة بحرينية، أن تحقق نجاحاً كبيراً وترسخ مكانتها باعتبارها شركة متخصصة في مجموعة من المنتجات التي تمثل الشوكولاته 95% من مكوناتها. وأصبحت العلامة التجارية من الوجهات المفضلة لدى السائحين ممن يعشقون الشوكولاته والقادمين من منطقة الخليج، وأوربا، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد نجحت الشركة في العمل وفق نظام حقوق الامتياز التجاري (أو ما يُعرف بالفرانشايز)، وأصبحت ذات حضور مميز في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها تمتلك خططاً طموحة للتوسع في أسواق أخرى خارج المنطقة. وفي ضوء التطور الذي حققته العلامة حتى الآن، والتزامها بمعايير العمل وإجراءات التشغيل، فإن فرص نجاح هذه الخطط عالية للغاية.

وتعتمد مايا لاشوكولاتيري اعتماداً كبيراً في أعمالها على البنية التحتية الممتازة التي يوفرها قطاع المواصلات والخدمات اللوجستية في البحرين، مما يعزز من قدرتها على التخطيط المُحكم لكل عناصر ومراحل الإنتاج، وكذلك استيراد المنتجات وتصديرها بالسرعة المطلوبة والتكلفة المعقولة. وتقوم الشركة بتصدير أكثر من 24 طناً من الشوكولاته سنوياً، ونظراً لكون الشوكولاتة من الأغذية القابلة للتلف، ويتعين دائماً التعامل معها على وجه السرعة وفي درجة مثلى من الحرارة والرطوبة، فإن خدمة الشحن الجوي توفر مرونة استثنائية لمايا لاشوكولاتيري في أعمالها. وبفضل اعتمادها على شركة طيران الخليج، الناقل الوطني لمملكة البحرين، وشبكة حاوياتها المبردة، فقد أصبح بإمكان مايا لاشوكولاتيري تسليم إنتاجها الشهري إلى سلسلة فروعها الإقليمية في المنطقة في غضون ٢٤ ساعة، ليكون جاهزاً للعرض والتقديم في منافذ البيع المحلية. ولأن طيران الخليج تُسيِّر وحدها رحلات إلى 35 وجهة تقريباً خارج دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أصبحت مايا لاشوكولاتيري تمتلك نظاماً قوياً ومرناً في التوزيع والشحن الدوليين، محافظة على سجل ارقاماً إيجابية بنسبة 100% على مدى السنوات العشرة الماضية.

ويركز مجلس التنمية الاقتصادية جهوده على تطوير مفاهيم فريدة ومتنوعة للمطاعم والمقاهي، وذلك ضمن بيئة سياحية حاضنة للاستثمارات. ولذلك تنبثق بعض نقاط القوة التي تميز القطاع السياحي في البحرين من التنوع الكبير في مفاهيم خدمات الأغذية التي تعتمد أساساً على الجودة العالية مثل مايا لاشوكولاتيري. ولأنه من المهم أن يكون لدى كل مجتمع مفاهيم محلية ناجحة، يسعى مجلس التنمية الاقتصادية جاهداً لدعم عمليات التوسع التي تقوم بها هذه الشركات داخل السوق البحرينية، والتي تمثل بدورها منصة انطلاق للتوسع لاحقاً خارج حدود مملكة البحرين. ويتعاون مجلس التنمية الاقتصادية بشكل مباشر مع أصحاب هذه المفاهيم، مثل مايا لاشوكولاتيري، وذلك لمساعدتهم في تعزيز الوعي بعلامتهم التجارية، وتحديد مواقع التوسع المحتملة، وتوفير المعلومات اللازمة عن الأسواق المراد التوسع فيها.

"تمثل مايا لا شوكولاتيري مفهوماً بحرينياً خالصاً. فالمساهمون فيها بحرينيون، والإدارة بحرينية، وأعضاء الفريق الذي يتولى إعداد القوائم والوصفات بحرينيون. كما أن المهندس المعماري ومصممي الديكور الداخلي، وفريق التشغيل جميعهم بحرينيون. إنني فخورة للغاية لأنهم مثال على العمل بإتقان وإخلاص."

سونيا جناحي
مؤسس مايا شوكولاتيري

قطاع
المعلومات والاتصالات

ريادة البحرين في قطاع
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تولي مملكة البحرين اهتماماً بالغاً بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث اعتبرته المملكة أولوية رئيسية منذ بدء مسيرتها الرامية لتنويع اقتصادها الوطني لا سيما مع انخفاض أسعار النفط. وقد أحرزت البحرين وللسنة الرابعة على التوالي، المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك حسب التقرير السنوي الذي أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات 2017. وبالإضافة إلى ذلك، تُعتبر البحرين الوجهة المثلى لاختبار المنتجات الجديدة وإجراء التعديلات المحلية عليها قبل طرحها في أسواق المنطقة.

ويضطلع مجلس التنمية الاقتصادية بدور حيوي في صياغة ورسم مستقبل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مسترشداً في ذلك برؤية بسيطة قوامها أن يقوم القطاع الخاص بريادة القطاع. وفيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكما هو الشأن مع القطاعات الأخرى، ينظر مجلس التنمية الاقتصادية إلى شركات القطاع الخاص باعتبارها محرك النمو والمسؤولة عن تحفيز المنافسة الإيجابية وتسريع عجلة الابتكار. وقد شهد عام 2017 العديد من الخطوات الفاعلة لدعم القطاع الخاص عبر تعزيز البيئة الحاضنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة.

ومن ناحيتها، أصدرت حكومة البحرين مجموعة من القواعد والأنظمة الجديدة وأدخلت تعديلات على بعض القوانين لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان أحد أهم هذه التطورات والتغييرات هو فتح المزيد من الأنشطة والأعمال للملكية الأجنبية بنسبة 100%، ما يخلق فرصاً جديدة أمام الشركات الدولية للاستفادة من آفاق الاستثمار الرحبة في البحرين. وإلى جانب ذلك، فقد قدمت الحكومة نموذجاً يُحتذى به في حرصها على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك عبر تبنيها سياسة «السحابة أولاً»، والتي توجب على المؤسسات الحكومية نقل أنظمتها وتخزين بياناتها على منصات الحوسبة السحابية.

وفي هذا الصدد، فقد شهد عام 2017 إنجازاً كبيراً تمثل في إعلان شركة أمازون لخدمات الانترنت عن اختيارها مملكة البحرين لتكون مقراً لأول مركز إقليمي لها في منطقة الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن افتتاح المركز سيجلب معه العديد من الفوائد التي يتجاوز نطاقها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إن البنية التحتية القائمة على الحوسبة السحابية سوف تسهّل على الشركات إمكانية مزاولة أعمالها عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي عام 2018، سوف تعمل المملكة على الاستفادة من وجود المركز الإقليمي لشركة أمازون لخدمات الانترنت في البحرين عبر استقطاب شركات جديدة لتأسيس أعمالها في البحرين (من بين مجموعة واسعة من المستثمرين الذين يرجح أن تجتذبهم هذه الخطوة) والاستفادة من البنية التحتية للحوسبة السحابية. وبذلك، يمكن مشاركة الإمكانات الضخمة والفوائد التقنية التي سوف تجلبها شركة أمازون لخدمات الانترنت في مجالات مختلفة، ما ينشط قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر.

وبالنظر إلى الصورة الأوسع، نجد أن نمو البنية التحتية يعد أحد المؤشرات المهمة التي تثبت أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين آخذ في التطور والازدهار. كما يعتبر تنامي قدرات الكوادر والكفاءات الوطنية وتطورها اللافت مؤشر آخر على ذلك، إذ أن أكثر من 90% من القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتقنون التحدث بلغتين، مما يعزز قدرات المؤسسات والهيئات على التواصل العابر للحدود الدولية. كما أن 48% من خريجي الجامعات البحرينية قد درسوا إحدى التخصصات في إدارة الأعمال أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأولى إقليمياً
في **تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2017 للسنة الرابعة على التوالي

وبفضل هذه العوامل، يتوقع مجلس التنمية الاقتصادية أن يواصل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسيرة نموه في عام 2018، مدعوماً بالعديد من الفعاليات والمؤتمرات مثل أسبوع التكنولوجيا ومنتدى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، اللذين تحتضنهما المملكة في عام 2018.

البيئة القانونية والتنظيمية

تسعى البحرين لترسيخ مكانتها كدولة رائدة في العالم الرقمي عبر التزامها بتهيئة البيئة المناسبة التي تكفل ازدهار شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولكونها الخطوة الأولى من نوعها في المنطقة، فإن انتهاج البحرين لسياسة «السحابة أولاً» إنما يعكس التزامها بتطبيق تكنولوجيا الحوسبة السحابية في جميع المؤسسات الحكومية، ما يتيح للوزارات تقديم المزيد من الخدمات للمستخدمين، بتكاليف أقل بنسبة تتراوح ما بين 90-30% سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات أو في التوسع في الخدمات. ويمنح ذلك العملاء والمستخدمين القدرة على إدارة أعمالهم دون الحاجة إلى شراء أنظمة تكنولوجيا المعلومات باهظة الثمن أو تحمل تكاليف صيانتها.

وفي إطار حرصها على ضمان حماية البيانات والخصوصية، تعتزم البحرين إصدار قانون جديد لحماية البيانات. ولا شك أن إيجاد إطار تنظيمي أكثر شفافية للقطاع الرقمي والتكنولوجي يعتبر عاملاً حاسماً ضمن استراتيجية المملكة الرامية لاستقطاب المزيد من شركات التكنولوجيا والعملاء إلى البحرين.

نموذج من الشركات البارزة التي استثمرت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 2017

aws

tcig CONNECTED CREATIVITY

QUICK LINK CONSULTANCY POWER OF CONNECTION

ALMUATHIR

القطاعات الفرعية
المساندة

ركز مجلس التنمية الاقتصادية اهتمامه على ثلاث مجالات ضمن قطاع المعلومات والاتصالات في 2017

الحوسبة السحابية

تعتبر تكنولوجيا الحوسبة السحابية طريقة للوصول لمجموعة مشتركة من الموارد الحاسوبية كالخوادم، والتطبيقات والخدمات، ووسائط التخزين وذلك عبر شبكة الانترنت عند الحاجة لذلك، وقد تبنت البحرين سياسة الحوسبة السحابية وعملية التحول إلى مجتمع رقمي بشكل كلي، لما يترتب عليها من انخفاض كبير في تكلفة تكنولوجيا المعلومات للمستخدمين، وأقل قدر من التدخل الإداري. بالإضافة إلى إن هذه الموارد والخدمات من شأنها أن تستقطب مطورين جدد للتطبيقات وشركات دولية لقيادة الموجة المقبلة من الأنشطة والأعمال التجارية عبر الحوسبة السحابية.

وقد أحدثت الحوسبة السحابية ثورة في طريقة تخزين الشركات لبياناتها المهمة والوصول إليها وتحليلها. وبدورها وفرّت البحرين البيئة الآمنة التي يُعتمد عليها حتى يمكن لمراكز البيانات أن تحقق الازدهار المنشود وتوفر للشركات والمستخدمين خدمات التخزين والبرمجيات والبنية التحتية والمنصات الرقمية.

خدمات الأعمال

تتمتع خدمات تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الاتصالات الهاتفية في البحرين بدرجة عالية من التطور، ولذلك فقد استقطبت العديد من مزودي الخدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحليين أو الدوليين، بما في ذلك مطوري المنتجات والتقنيات والشركاء والموزعين.

كما استطاعت منطقة الخليج بأسرها تطوير قطاع الاتصالات لتصبح إحدى الصناعات التي تشهد تنافسية عالية، إذ أنه وبفضل جودة الخدمات التي تُقدّم عبر الهاتف المتنقل وخدمات الانترنت للنطاق العريض، تحظى الشركات العاملة في تطوير البرامج المستخدمة عبر الانترنت والتجارة الإلكترونية والشركات الإعلامية بفرص كبيرة لتحقيق النجاح، حيث توفر خيارات ترفيهية متنوعة وفرص عمل في المملكة.

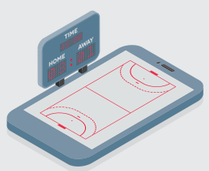

المحتوى الرقمي

تتيح ثقافة التكنولوجيا التي تتبناها مملكة البحرين وتوفر القوى العاملة الشابة والموهوبة التي تجيد التحدث بلغتين، إمكانات هائلة للنمو في صناعة المحتوى الرقمي والتجارة الالكترونية التي لم يتم الاستثمار فيها حتى الآن. كما تتمتع البحرين بميزة تنافسية فريدة وذلك عبر الاستفادة من سوق وسائل الإعلام الرقمية سريعة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما فيما يخص قطاع ألعاب الفيديو الالكترونية التي تحظى فيها المملكة بأعلى معدلات الانتشار بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ويعمل مجلس التنمية الاقتصادية على تطوير قاعدة واسعة من المهتمين بتصميم ألعاب الفيديو الالكترونية وتطويرها في المملكة، إذ يوفر قطاع ألعاب الفيديو العديد من الفرص التي تشمل تطوير ألعاب جديدة وتعريب بعض الألعاب الدولية، الامر الذي يمكن أن يحفز الشركات على نقل وظائف وخدمات الدعم الفني إلى البحرين، ما يجلب بدوره المزيد من الاستثمارات إلى الاقتصاد البحريني. وفي الوقت نفسه، فإن ذلك يعزز من إمكانية تحويل البحرين إلى وجهة رائدة في احتضان بطولات الرياضات الالكترونية في المنطقة، كما يخلق جمهوراً عاشقاً لهذه الألعاب يمكن أن تستفيد منه الشركات المطورة.

وبعيداً عن مجال تطوير ألعاب الفيديو، توفر البحرين حلولاً وإمكانات متكاملة لشركات التجارة الالكترونية الراغبة في التوسع داخل المنطقة.

مركز للابتكار في
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار جهوده الرامية لتعزيز ريادة البحرين في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دول مجلس التعاون الخليجي، استطاع مجلس التنمية الاقتصادية أن يطور برنامجاً مكثفاً تضمن العديد من اللقاءات المباشرة مع عدد من العملاء المستهدفين في دبي، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وغيرها. وخلال عام 2017، شارك المجلس أيضاً في العديد من الفعاليات الدولية والإقليمية البارزة، مثل معرض الصين للتكنولوجيا الفائقة في مدينة شنجن، ومعرض جايتكس للتقنية في دبي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حضر الفريق المختص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من الفعاليات الدولية، مثل مؤتمر شركة أمازون لخدمات الانترنت في لاس فيجاس، ومؤتمر ناسكوم في مومباي بالهند، وذلك سعياً للقاء مستثمرين جدد والترويج لبيئة الأعمال الفريدة التي تتمتع بها البحرين، إذ يعزز مجلس التنمية الاقتصادية عبر دوره في بناء علاقات قوية في هذا القطاع إمكانية قدوم الشركات العالمية التي تمتلك قدرات وتقنيات مبتكرة إلى البحرين، بُغية إنشاء مراكز إقليمية انطلاقاً من المملكة.

وخير دليل على ذلك هي تلك الفعاليات الكبرى المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي استضافتها البحرين، مثل أسبوع التكنولوجيا، الذي يستقطب مشاركين من شتى جوانب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص الاقليمي والدولي. وقد أتاح أسبوع التكنولوجيا للمشاركين فرصة التواصل والتعرف على المزيد من أحدث التقنيات والتطورات الرقمية التي من شأنها أن تحدث ثورة في قطاع تكنولوجيا المعلومات العالمي. وقد تضمنت الجلسات نقاشات رفيعة المستوى حول قضايا حيوية مثل الأمن الإلكتروني والتكنولوجيا المالية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وما يُعرف بالثورة الصناعية الرابعة.

وقد تضمن أسبوع التكنولوجيا فعاليتين رئيسيتين أخريين وهما، قمة أمازون للحوسبة السحابية ومنتدى الابتكار الذي تنظمه جامعة MIT لريادة الأعمال للشركات الناشئة العربية. وقد أتاحت الفعاليتان للمشاركين الفرصة للتفاعل والتجربة المباشرة لأحدث التقنيات التي توفرت في مجال البنية التحتية للتخزين السحابي والتكنولوجيا والأبحاث الرائدة. ومن بين الفعاليات الأخرى البارزة، مؤتمر الخدمات المشتركة والاستعانة بالمصادر الخارجية للشرق الأوسط بدورته الخامسة، والذي سلط الضوء على فوائد توحيد العمليات والخدمات المشتركة، وكيف يمكن للشركات في البحرين الاستفادة من ذلك.

مؤتمر الخدمات السحابية ، البحرين (2017)

الميزة التنافسية
للحوسبة السحابية

تعتبر تكنولوجيا الحوسبة السحابية عنصراً رئيسياً في التحول الحالي والمستقبلي الذي تخوض غماره اقتصادات المنطقة. وبفضل قدرتها على تخزين واسترجاع ومشاركة البيانات، فقد أصبح بإمكان تكنولوجيا الحوسبة السحابية أن توفر للشركات القدرة على تحقيق أفضلية تنافسية، بل وتسمح لها بالتنافس بفاعلية أكبر على الصعيد الدولي وبتكلفة أقل.

وبفضل المكانة الرائدة التي حققتها البحرين في سعيها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، فقد كانت المملكة هي الخيار الأمثل لشركة أمازون لخدمات الانترنت لتكون مركزاً وقاعدة انطلاق لبنيتها التحتية في الشرق الأوسط. وتعتبر شركة أمازون لخدمات الانترنت إحدى الشركات الرائدة حول العالم في توفير التكنولوجيا اللازمة لدعم التحول الرقمي، والتي من بينها تكنولوجيا الحوسبة السحابية فائقة التقدم ومراكز البيانات الضخمة. بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير برامج التدريب المتخصصة بالحوسبة السحابية التابعة لشركة أمازون لخدمات الانترنت من أجل تعزيز مهارات القوى العاملة. وتقوم عدة مؤسسات بتقديم هذه الدورات مثل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية BIBF وشركة ثينك سمارت للتدريب والتطوير. وفي سياق ذلك، قام صندوق العمل في البلاد تمكين وعلى وجه السرعة باعتماد هذه المؤهلات التدريبية لمواصلة تطوير ودعم المواهب المحلية.

ومما لا شك فيه أن هذه البنية التحتية الرقمية سوف تسهم في تعزيز مسيرة التنويع الاقتصادي في المملكة، وتوفر فرصاً وظيفية إضافية وتحسن من كفاءة الخدمات الحكومية.

قصة نجاح:
شركة أمازون لخدمات الانترنت

في الوقت الذي أصبحت فيه التكنولوجيا أكثر تأثيراً ورسوخاً في حياتنا اليومية، باتت الحاجة إلى كميات هائلة من البيانات لمواصلة العمل والابتكار امراً هاماً. وفي ظل النمو الذي تشهده أسوق دول مجلس التعاون الخليجي والمساعي الرامية لتنويعها، فإن العديد من الشركات سيكون لديها الحاجة إلى الوصول إلى المزيد من البيانات، ولا سيما في القطاعات التي يكون فيها زمن الوصول عنصراً حاسماً في التنمية. ولأجل ذلك، فقد بدأت الشركات تنظر للفرص التي تزخر بها المنطقة، ولدور البحرين باعتبارها بوابة الوصول إلى هذه الفرص.

وتعتبر شركة أمازون لخدمات الانترنت هي أحدث الشركات العالمية التي أقامت عملياتها في المملكة، معلنة عن اعتزامها إنشاء منطقة بنية تحتية تضم ثلاثة مراكز للبيانات الضخمة من أجل خدمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها.

وسوف توفر شركة أمازون لخدمات الانترنت للعملاء بنية تحتية مرنة وآمنة وذات قابلية للتطوير وبتكلفة ميسورة يتم احتساب التكلفة فيها على أساس «نظام الدفع بحسب الاستخدام». كما سيكون بمقدور الشركات تخزين بياناتها بشكل آمن وإدارتها دون الحاجة إلى امتلاك خوادم مركزية أو غيرها من أجهزة تكنولوجيا المعلومات باهضة التكاليف، مما سينتج عنه انخفاض كبير في تكاليف تحديث بنيتها التحتية وصيانتها. علاوة على ذلك، فإن وجود أمازون لخدمات الانترنت من شأنه أن يقلل زمن الوصول، ويعزز من سرعة المعاملات المرتبطة بإطار زمني معين مما يتيح للشركات إنجاز أعمالها بشكل أسرع.

سيكون لوجود أمازون لخدمات الانترنت تأثير بالغ الأهمية على النهوض بالتعليم التقني وتطوير مهارات الحوسبة السحابية، فضلاً عن نمو ريادة الأعمال وقطاعات أعمال جديدة، وذلك بدعم من برامج التعليم والتدريب المختلفة للشركة.

وبالرغم من أن هناك اتجاهاً متنامياً داخل دول مجلس التعاون الخليجي لتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال، فقد برزت البحرين في ذلك الجانب، ووقع عليها الاختيار باعتبارها الوجهة المثلى لدى شركة أمازون لخدمات الانترنت لعدد من الأسباب، فقد كان موقف الحكومة الرائد في مجال تنظيم البيانات، ووضع سياسات من شأنها حماية وتطوير قطاع الحوسبة السحابية دافعاً رئيسياً لتوسع الشركة في المملكة. ومن المعايير الأخرى ذات الأهمية التي أدت لاختيار البحرين موطناً لمنطقة البنية التحتية لشركة أمازون لخدمات الانترنت هي فرصة تشغيل المنطقة باستخدام الطاقة المتجددة. فقد كان لخطط المملكة الرامية لاستخدام الطاقة المتجددة وتوجهها لإنشاء منشأة جديدة تختص بالطاقة الشمسية لتلبية احتياجات شركة أمازون لخدمات الانترنت وتوافر الكابلات الدولية المتنوعة والمزدوجة والمرنة والفعالة من حيث التكلفة والتي توفر حماية إضافية لناقلات البيانات خلال فترة الأعمال بالغ الأثر في اتخاذ القرار.

وعند إطلاق منطقة البنية التحتية لشركة أمازون لخدمات الانترنت، سيكون بمقدورها تجهيز الشركات في المنطقة بجميع الأدوات اللازمة للاستفادة من وفرة من الفرص التي ستكون في انتظارهم.

"لقد قمنا بزيادة استثماراتنا في البحرين، وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط لخدمة قاعدة عملائنا المتنامية. في يناير 2017، قمنا بافتتاح مكتبنا في المنامة، ومنذ ذلك الحين قمنا بإضافة فرق من مديري الحسابات، ومهندسي الحلول، ومطوري الأعمال، ومديري خدمة الشركاء، ومستشاري الخدمات الفنية، الشخصيات البارزة في قطاع التكنولوجيا، رواد الأعمال وغيرهم الكثير لمساعدة العملاء في منطقة الشرق الأوسط من أجل الانتقال إلى الحوسبة السحابية. نحن مسرورون لإطلاق منطقة البنية التحتية التابعة لشركة أمازون لخدمات الانترنت في البحرين، حيث أنها ستعود بالفائدة على جميع المؤسسات سواء كانت صغيرة أو كبيرة وتمنحهم القدرة على توفير وقت استجابة أقل للمستخدمين النهائيين."

زوبين تشاجبار
رئيس قطاع الأعمال العام في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، أمازون لخدمات الانترنت

الشركات
الناشئة

البحرين: حيث تزدهر
ريادة الأعمال

أرضٌ خصبة لريادة الأعمال ونمو الشركات الناشئة

قد تكون مملكة البحرين سوقاً صغيرة من الناحية الجغرافية، ولكنها بالرغم من ذلك تتمتع بموقع استراتيجي ممتاز وتحظى بقيمة تفضيلية عالية لدى المستثمرين باعتبارها منصة للاختبار ومركزاً للابتكار في المنطقة. ولأنها تجمع بين البيئة التنظيمية المنفتحة والبنية التحتية المتطورة للاتصال، فقد باتت المملكة منصة لإطلاق العديد من الأفكار والمنتجات والخدمات الجديدة التي يتم تطويرها ومن ثم نشرها في جميع أنحاء المنطقة.

ولا غرابة إذاً أن يرتفع عدد رواد الأعمال الذين اختاروا البحرين كقاعدة لهم خلال السنوات الثلاث الماضية بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 50%، وذلك وفقاً لموقع AngelList.

وكون الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة أصبحت الآن بمثابة العمود الفقري للعديد من الاقتصادات حول العالم، فلقد أصبح تطور البيئة الداعمة للأعمال والمشاريع الناشئة الذي تشهده البحرين يمثل عنصراً أساسياً في ازدهارها. ولذلك، رأينا مجتمع الأعمال بجميع مكوناته في المملكة قد ساهم في إطلاق "ستارت أب بحرين"، وهي مبادرة تعاونية تستهدف تحفيز وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في المملكة. وتوجد ركائز ستة متداخلة فيما بينها تدعم البيئة الداعمة للشركات الناشئة، وهي: مجتمع الشركات الناشئة، والحاضنات والمُسرّعات، والتمويل، والتعليم، والشراكة مع المؤسسات، والسياسات والقوانين التنظيمية.

وبتدشين موقع startupbahrain.com في سبتمبر 2017 أصبح هناك مصدر رقمي لرواد الأعمال يمكنهم التواصل من خلاله والتعرف على هذه الركائز الستة. كما يتيح الموقع إمكانية الوصول إلى الأدوات والموارد التي تلزمهم لتعزيز نمو أعمالهم، ويقدم لمحة عامة وشاملة عن مجتمع الأعمال والمستثمرين وكذلك الأخبار والموضوعات والفعاليات ذات الصلة. باختصار، لقد أصبح موقع startupbahrain.com بمثابة المركز الرقمي لقطاع الشركات الناشئة في المملكة والذي تسوده الروح التعاونية والتماسك.

مؤتمر الإنترنت، ليزبون (2017)

مؤتمر فلك للتفكير غير التقليدي، البحرين (2017)

ركائز البيئة الداعمة
للشركات الناشئة

1. مجتمع الشركات الناشئة

يستمد قطاع الشركات الناشئة في البحرين نجاحه من حيوية المجتمع الحاضن والدعم الذي يوفره للقطاع. ويُعتبر الجمع بين رواد الأعمال ممن يحملون رؤى وتوجهات متماثلة ويتبادلون الأفكار، أمراً بالغ الأهمية للبيئة الداعمة، وهي حقيقة تتضح من خلال العدد المتزايد للمشاريع الناشئة في المملكة.

وبالمثل، فقد شهدنا تأثير هذا المجتمع على فعاليات أخرى كانت قائمة منذ مدة مثل المؤتمر المصرفي الإسلامي العالمي، الذي تغير بشكل كبير مع ظهور التكنولوجيا المالية. ولتعزيز هذا التقدم، فقد وضع مجلس التنمية الاقتصادية وهيئات حكومية أخرى استقطاب أعضاء جدد إلى مجتمع الشركات الناشئة على رأس أولوياتهم، وذلك من خلال استضافة الفعاليات المحلية والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

2. الحاضنات والمُسرّعات

كونها مصدراً غنياً بالمعرفة والإرشاد، فقد أصبحت الحاضنات والمسرّعات بمثابة شريان الحياة للشركات الناشئة في البحرين. ولذلك فقد سجلت الحاضنات والمسرّعات في المملكة زيادة كبيرة خلال العام الماضي. وتوفر مؤسسات مثل "تمكين" ومركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة، وعبر تعاونها مع بنك البحرين للتنمية، منصات خاصة بالتعليم والتوجيه والتمويل. كما دخلت "فاب لاب" و"ليفيل Z" و"برينك" إلى السوق لتعزيز الدعم المقدم للشركات الناشئة، فيما أطلقت "سي 5" وأمازون لخدمات الانترنت أول مسرّع سحابي، Scalerator، في البحرين لخدمة منطقة الخليج بأسرها. وتنضم هذه الخدمات إلى مسرّعات البحرين وحاضناتها الموجودة بالفعل وهي "سي أتش 9" و"ركن" و"هايف" باعتبارها مصدراً قيّماً يمكن للمشاريع الصغيرة أن تستمد منه التوجيه والإرشاد. وفي عام 2017، تلقى قطاع الخدمات المالية دفعة إضافية مع إطلاق صندوق تمويل الابتكار للتكنولوجيا المالية، والذي يستهدف مساعدة الشركات في اختبار أفكارها وتحسينها، وكذلك تسريع الإجراءات الرسمية اللازمة لاعتماد المنتجات والخدمات.

وبالإضافة إلى ذلك، يقدم برنامج تطوير ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمار الذي أطلقه مكتب تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الـ "يونيدو" ومقره البحرين، الدعم لرواد الأعمال عبر برامج التأهيل الجماعي والتمكين والاستشارات ونقل التكنولوجيا وإطلاق المشاريع المشتركة والمساهمة في إعداد خطط العمل وإقامة الروابط المالية.

3. التمويل

لقد توازت مع هذه الزيادة في عدد المَسرّعات والحاضنات زيادةٌ أخرى في خيارات التمويل المتوفرة لدى رواد الأعمال، وهو ما يضمن لهم الحصول على رأس المال الكافي، وتحديد الاختيار المناسب لتمويل نموهم. وقد يتخذ ذلك شكل منحة أو قرض مصرفي أو استثمار رأس مال مساهم أو اكتتاب أو ما يُعرف بالمستثمر المَلاك. فمثلاً، توفر شركة "تنمو"، وهي الشركة الأولى من فئة "بيزنس إينجلز" في البحرين، رأس المال لرواد الأعمال البحرينيين الواعدين منذ المرحلة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، تم إقرار لوائح جديدة لتنظيم عملية التمويل الجماعي بما يعزز فرص الاستثمار في الشركات الناشئة ويخفض تكلفة جمع الأموال.

4. التعليم

يحظى رواد الأعمال في البحرين، وفور مباشرتهم لأعمالهم، بالعديد من الفرص لتعزيز مهاراتهم أو مهارات فرق العمل لديهم. وتسعى المملكة إلى تطوير برامج تدريبية عالمية المستوى في قطاعاتها الأسرع نمواً، مثل مجالات التمويل الجديدة التي يقدمها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، أو في مجال الحوسبة السحابية بمؤهلات شركة أمازون لخدمات الانترنت التي تقدمها "تمكين". وخلال السنوات التي امتدت من 2015 حتى 2017، قدّمت "تمكين" الدعم اللازم لبرامج التدريب والتطوير لـ 15 ألف مواطن بحريني تم اختيارهم من مجموعة واسعة من التخصصات، فيما استطاعت أن توفر أكثر من 1000 وظيفة. وإلى جانب ذلك، وعلى مدى السنوات الثلاثة القادمة، سوف تركز "تمكين" على البرامج التدريبية التي تهدف إلى تعزيز الابتكار ودعم الشركات الناشئة.

5. المؤسسات الشريكة

شهد عام 2017 إقبالاً واسعاً من الشركات الراغبة في العمل مع مجتمع الشركات الناشئة، من خلال العمل كمسرّعات، أو كمرشدين، أو مستثمرين أو منصات تجريبية أو حتى عملاء. وسوف يكون لإطلاق شركة أمازون لخدمات الانترنت تأثيرٌ بالغ على الشركات الناشئة، وذلك لأنها سوف تزيل الحواجز التي تعوقها عن دخول قطاعات جديدة بعد تمكينها من الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات في زمن وصول قصير. وبنظرة استشرافية للمستقبل، يمكن القول إن أمازون لخدمات الانترنت سوف تمكّن الشركات الناشئة من التوسع بشكل أسرع بفضل تمتعها بالقدرة على التخزين الآمن لبياناتها وبتكلفة معقولة. ولا شك أن تشجيع المزيد من الشركات مثل زين وبتلكو على التواصل مع مجتمع الشركات الناشئة سوف يوفر دعماً إضافياً لنمو ونجاح الشركات الناشئة في البحرين.

6. السياسات والقوانين التنظيمية

وبالنظر الى الإصلاحات التنظيمية الحالية التي تستهدف الشركات الصغيرة، يمكن القول بأن فرصاً واعدة ومستقبلاً مشرقاً ينتظر رواد الأعمال في البحرين. فقد أنشأت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتعزيز البيئة التنظيمية لريادة الأعمال عبر إطلاق المبادرات الداعمة لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويتضمن ذلك، على وجه التحديد، قانوناً تم إقراره في عام 2017 يسمح بالتمويل الجماعي الخارجي، سواء في الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو تلك التقليدية باعتبارها تمثل فرصاً بديلة لتمويل الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة. كما تم إقرار قواعد جديدة لدعم ما يسمى باستثمار رأس المال المساهم مثل قانون تنظيم شراكات الاستثمار المحدودة بالاضافة إلى إنشاء إدارة جديدة وتخويلها صلاحية السماح بتأسيس الحاضنات والمسرّعات في المملكة.

وتحقيقاً لنفس الغاية، فقد تم مؤخراً تنفيذ إصلاحات تنظيمية أخرى تتضمن:

- صندوق تمويل الابتكار في التكنولوجيا المالية
- بوابة السجلات التجارية الافتراضية ونظام السجلات التجارية "سجلات" الالكتروني
- شركات الخلايا المحمية
- خفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة

وفي خطوة كبيرة ومرتقبة خلال عام 2018، تعتزم حكومة المملكة إصدار قانون جديد للإفلاس، بما يضمن توفير حماية أفضل للشركات الناشئة ضد الإخفاق، ويشجع المزيد من رواد الأعمال وأصحاب الأفكار على الاتجاه نحو تملك الشركات وتأسيسها.

فعاليات الشركات الناشئة:
تعزيز مجتمع الشركات الناشئة داخلياً وخارجياً

إن تعزيز مجتمع الشركات الناشئة يعني زيادة عددها، وإطلاعها على المزيد من المعارف والخبرات والتجارب الجديدة. وتمثل الفعاليات الخاصة بالشركات الناشئة منصة حيوية لاجتذاب مؤسسات جديدة للانضمام إلى هذا المجتمع، وقد كان عام 2017 حافلاً بمثل هذه الأنشطة والفعاليات.

فقد استضافت المملكة بعضاً من كبرى الفعاليات التقنية حتى الآن، فيما شارك مجلس التنمية الاقتصادية، وتمكين، والحاضنات، والشركات الناشئة نفسها في مجموعة من الفعاليات للترويج للبحرين باعتبارها الوجهة الرائدة بين دول مجلس التعاون الخليجي لإطلاق الشركات الناشئة.

ويعتبر أسبوع التكنولوجيا، الذي أقيم على مدى أربعة أيام في شهر أكتوبر بالتعاون بين مجلس التنمية الاقتصادية، وتمكين، و"ستارت أب بحرين"، وأمازون لخدمات الانترنت هو أبرز هذه الفعاليات على الإطلاق. وقد تضمن الأسبوع مجموعة متنوعة من النقاشات واللقاءات التي تمحورت حول التكنولوجيا والابتكار والشركات الناشئة، بما في ذلك مسابقة البحرين للمشروعات الناشئة والتي نظمتها "برينك" وسي فايف أكسيليريت. وفي هذه المسابقة قدّم رواد الأعمال الشباب مقترحات لمشروعات ناشئة أمام لجنة من المحكمين المختصين ومجموعة من أبرز الشخصيات في هذا المجال، وذلك للفوز في المسابقة التي تبلغ قيمة جوائزها 75 ألف دولار منها 50 ألف دولار أمريكي للفائز بالمركز الأول. وإلى جانب المسابقة، حظي المشاركون بفرصة لتنمية خبراتهم عبر حضورهم الجلسات النقاشية والاستماع للكلمات الرئيسية وورش العمل التي شاركت فيها شخصيات رائدة في مجال التكنولوجيا.

وقد عُقدت العديد من الفعاليات الأخرى التي جمعت بين مجتمع الشركات الناشئة من أجل الهدف نفسه. فمثلاً، أقيمت مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة، التي دعمتها تمكين، وذلك في نهاية أبريل للاحتفال بالمشاريع الناشئة التي سطّرت قصصاً ناجحة في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت مسابقة "مشروعي" التي نظمتها "تمكين" الفرصة لجميع شباب البحرين لتطوير مهاراتهم وإطلاق مشاريعهم وتحويل أفكارهم التجارية إلى خطة عمل قابلة للتنفيذ. وفي أثناء ذلك، وفرت ورشات العمل التي يقدمها برنامج "رواد" التابع لبنك البحرين للتنمية منصة مميزة لرواد الأعمال لاختبار أفكارهم، ووضع الخطط لأعمالهم، وتعزيز المهارات الشخصية والسلوكية التي يحتاجونها للنجاح.

وفي قمة لشبونة للإنترنت التي انعقدت في العاصمة البرتغالية في شهر نوفمبر، كانت البحرين إحدى دولتين فقط من دول مجلس التعاون الخليجي التي شاركت في أعمال القمة. وخلال الشهر نفسه، شهدت قمة تنمو لمستثمري ريادة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي استضافتها البحرين، مشاركة أكثر من 40 شركة ناشئة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طرحت أفكارها بشأن الحصول على التمويل.

وفي ديسمبر، انطلقت في القاهرة قمة "رايز أب" الخامسة، وهي منصة ريادة أعمال رائدة وملتقى للتواصل بين الشركات الناشئة في الشرق الأوسط والعالم، فيما عُقدت قمة "سيد ستارز" العالمية في البحرين بدعم من مجلس التنمية الاقتصادية وبحضور حشد من المستثمرين الرياديين والقياديين وشركاء التمويل والناشطين في ريادة الأعمال من جميع أنحاء العالم.

كما أقيمت مجموعة من الفعاليات الترويجية التي شارك فيها مجلس التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع مجموعة من الشركات الناشئة بهدف تعزيز البيئة التنظيمية للشركات الناشئة. وكان من ضمنها ملتقى "عرب نت" الذي أقيم في العاصمة السعودية الرياض، ومؤتمر "ستيب" للتكنولوجيا في دبي، ومؤتمر "رايز" في هونج كونج.

أسبوع التكنولوجيا، البحرين (2017)

نظرة استشرافية:
2018 وما بعدها

وبنظرة استشرافية إلى المستقبل، يمكننا القول أن الشركات الناشئة ينتظرها مستقبلٌ واعد وحافل بالفرص في البحرين، وذلك مع انتقال الزخم الذي اكتسبته خلال العام 2017 إلى العام الجديد. ومن المتوقع أن يستمر النمو في عدد الشركات الناشئة في المنطقة بالتوازي مع زيادة عدد المسرّعات والحاضنات في المملكة. كما أنه من المتوقع أن يضطلع مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور حيوي في ضمان استمرارية التقدم، وهو مما لا شك فيه.

ولا شك أن أسبوع الشركات الناشئة "ستارت أب بحرين 2018"، والذي من المقرر إقامته في شهر مارس، سوف يكون فعالية مؤثرة ضمن فعاليات الشركات الناشئة. وسوف يقف خلاله مجلس التنمية الاقتصادية، بصفته عضواً في "ستارت أب بحرين"، جنباً إلى جنب مع أكثر من ألف مشارك من رواد المشاريع والمستثمرين والمرشدين والمؤسسات الشريكة في أول مهرجان "unbound Bahrain" للابتكار يومي 7 و 8 مارس. ويهدف هذا الحدث إلى إطلاع المشاركين والحضور على أحدث الاتجاهات للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي والتعرف على كيفية تعزيز الابتكار ودور الحكومة في دعمه وقيادته. ويستضيف المؤتمر أيضاً فعالية خاصة بالسيدات ممن يؤسسن شركات ناشئة وذلك لتشجيع المزيد من سيدات الأعمال على تحويل أفكارهن إلى أعمال تجارية تدر ربحاً.

وسوف يتخلل ذلك الأسبوع اكتساب الكثير من المعرفة وتكوين العديد من العلاقات، ولكن عام 2018 لا يزال يحمل في جعبته المزيد لرواد الأعمال في المملكة، من قبيل الفعاليات والبرامج التدريبية وورشات العمل التي تحمل معها فرصاً كبيرة للنمو والازدهار.

قائمة بأبرز فعاليات الشركات الناشئة التي سوف تقام في البحرين خلال عام 2018:

الشهر	الفعالية
مارس	أسبوع "ستارت أب بحرين"
أبريل	مؤتمر فلك للتفكير غير التقليدي
سبتمبر	قمة تنمو لمستثمري ريادة الأعمال
سبتمبر	"سيد ستارز الخليج"
أكتوبر	أسبوع التكنولوجيا: قمة أمازون لخدمات الانترنت، ومنتدى معهد أم آي تي للابتكار، وستارت أب ويك إند
ديسمبر	"سيد ستارز" الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البحرين
فرص استثمارية واعدة وبيئة أعمال مشجعة

تسعى مملكة البحرين إلى تعزيز مكانتها كوجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونتيجة لتلك الجهود، عرفت البحرين ببيئة الاعمال التي توفرها والتي تتميز بتطورها الدائم، الامر الذي يقود المملكة بسرعة نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي. واليوم، يندرج الإصلاح التنظيمي والاستثمار في البنية التحتية الجديدة، والبرامج التدريبية التي ترتكز على التكنولوجيا، ضمن الجهود الداعمة لتطوير بيئة اعمال حيوية تفتح المجال للمستثمرين للاستفادة من مجموعة هائلة من الفرص الواعدة.

ولمساعدة المستثمرين في ذلك، وتسهيلاً لدخولهم إلى السوق البحرينية، تم إنشاء مجلس المناقصات والمزايدات في عام 2002 لضمان تحقيق الشفافية والعدالة في جميع ممارسات المشتريات والمبيعات الحكومية في المملكة. ويعتبر مجلس المناقصات والمزايدات بمثابة همزة الوصل بين الجهات الحكومية المختصة وبين الموردين الراغبين في العمل مع هذه الجهات.

وتماشياً مع التزام الحكومة بالتحول الرقمي في تقديم الخدمات وتسهيل عملية طرح المناقصات، فقد أتاح مجلس المناقصات والمزايدات عبر بوابته الإلكترونية **www.tenderboard.gov.bh** للشركات إمكانية تقديم عروضها عبر الانترنت، وتحديد الإجراءات التي يتطلبها كل عقد بكل وضوح. كما تتيح البوابة للمتعهدين المحتملين الاطلاع على حالة المناقصات التي تقدموا لها، وكذلك الوصول إلى قائمة تتضمن جميع المناقصات بكل فئاتها.

قائمة المناقصات بكل فئاتها

- أنشطة خدمات السكن والطعام
- أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
- البناء والتشييد
- التعليم
- إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
- الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
- المعلومات والاتصالات
- الصناعة
- التنقيب واستغلال المحاجر
- الخدمات الشخصية وأنشطة التصليح
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية/التشييد
- الأنشطة العقارية/أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
- الأنشطة العقارية/التشييد
- أنشطة التجارة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
- النقل والتخزين
- إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها

وبالرغم من أن مجلس المناقصات والمزايدات يفتح للمستثمرين آفاقا واسعة، إلا أن المملكة توفر العديد من الفرص الاخرى التي يمكن اغتنامها. فمن ديار المحرق في الشمال وصولاً إلى درة البحرين في الجنوب، تزخر البحرين بالعديد من المشروعات الكبرى التي تتطور باستمرار بما يلبي الاحتياجات المتغيرة للزوار والمقيمين. ولأن هذه المشروعات تجمع بين العديد من القطاعات معاً مثل الضيافة وتجارة التجزئة والسكن والرعاية الصحية، فهي تجسد جوهر التطور الذي تشهده البحرين خلال الفترة الحالية.

فرص استثمارية واعدة

1. ديار المحرّق
- مدينة التنين
- مراسي البحرين
- فندق راديشنال بوتيك
- فنادق كنال فرونت

2. مراسي البحرين
- مجمع المراسي
- العنوان للفنادق والمنتجعات
- فندق فيدا
- المراسي شورز

3. دلمونيا
- المنتجعات والنوادي الصحية
- دلمونيا مول
- عقارات سكنية متعددة الاستخدامات
- عقارات مخصصة للرعاية الصحية

4. مدينة واتر جاردن
- فنادق خمس نجوم
- مطاعم ومقاهي على الواجهة البحرية
- أبراج متعددة الاستخدامات

5. خليج البحرين
- فندق ويندام جراند
- الأڤنيوز مول

6. مشروع مارينا كلوب
- فندق خمس نجوم شاطئي
- مطاعم ومقاهي على الواجهة البحرية
- واجهة بحرية

7. مشروع ساحل الزلاق
- مشروع ساحل الجزائر
- منتجع وفندق فيرمونت
- منتجع الساحل

8. حصابي ودرة البحرين
- درة مارينا
- منتجع ليان
- مشروع حصابي

شركات
استثمرت في البحرين في 2017

SBI Life INSURANCE
With Us, You're Sure

invita
in touch, with intelligence

ALMUATHIR

PayTabs

Mondelēz International

aws

CARNIVAL UK

PLANET GLOBAL

Careem

ELSEWEDY ELECTRIC

ARMADA

BFG
Moulding ideas into Shape

KUEHNE+NAGEL

tcig
CONNECTED CREATIVITY

eazy

ECU WORLDWIDE
Geography Simplified

FIRE GRILL فاير جريل
FRESH MEX KITCHEN

SAICO

BRC
Bahrain Rowing & Canoe Centre

QUICK LINK CONSULTANCY
POWER OF CONNECTION

إنماء للحديد
Inma Steel

المجدوعي
Almajdouie

ACTION HOTELS

SOCIETY

edoctors
Access To Wellness

Agility
Global Integrated Logistics

brinc

Maya
LA CHOCOLATERIE

DEVJI
SINCE 1950

الامتداد
العالمي

زادت أنشطة مجلس التنمية الاقتصادية خارجياً في 2017، إذ شهدت توسعاً استراتيجياً في العديد من الاسواق العالمية مما يهيء المجلس لمزيد من النمو المتواصل.

تواصل **معنا**

إن ممثلي مجلس التنمية الاقتصادية المؤهلين، جاهزين لتزويدك بكافة المعلومات التي تحتاجها لاطلاق مشروعك القادم بكل سهولة ويسر وضمان حصولك على تجربة ناجحة في المملكة.

البحرين

المقر الرئيسي

+973 1758 9999

+973 1758 9900

www.bahrainedb.com

الموقع

أركابيتا، خليج البحرين، طابق 3
صندوق بريد: 11299
مملكة البحرين

الصين

يون جيانغ

yun.jiang@bahrainedb.com

+861 36 6116 3623

الموقع

تشانسيري A10-06، ليانغماكياو
المجمع السكني الدبلوماسي
رقم 22 دونغ فانغ
دونغ لو، منطقة تشاويانغ،
بكين، الصين

فرنسا

إيطاليا

لوران سانسوسي

laurent.sansoucy@bahrainedb.com

+33 14 3875 640

الموقع

12 شارع دي لا تشوسي دي أنتين
75009
باريس، فرنسا

هونغ كونغ

شيريل ولسون

cheryl.wilson@bahrainedb.com

+85 29 4850 132

الموقع

جناح 602،
F/6، 80 شارع كوين إيست،
وانشاي، هونغ كونغ

ألمانيا

جينس مانكي

jens.manke@bahrainedb.com

+49 (0) 15 2259 7106 8

لوكاس جوستن

lukas.josten@bahrainedb.com

+49 (0) 17 3712 6031

الموقع

فريدريشستر 22
65185
فيسبادن/فرانكفورت a.M،
ألمانيا

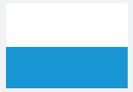

بافاريا

سويسرا

النمسا

الهند

دارمي ماغداني

dharmi.magdani@bahrainedb.com

+91 98 2066 2626

الموقع

مجلس التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين،
مباي

اليابان

مازن أبوداري

mabudari@bahrain-embassy.or.jp

+81 33 5848 001 - (Ext.50)

الموقع

سفارة مملكة البحرين
1-11-36 أكاساكا، ميناتو-كو
107-0052
طوكيو، اليابان

تواصل **معنا**

إن ممثلي مجلس التنمية الاقتصادية المؤهلين، جاهزين لتزويدك بكافة المعلومات التي تحتاجها لاطلاق مشروعك القادم بكل سهولة ويسر وضمان حصولك على تجربة ناجحة في المملكة.

ماليزيا

ميليسا أونغ

melissa.ong@bahrainedb.com

+60 32 0932 630

الموقع

خزانا أسلي
رقم 1718 جالان ليدانغ
جالان توانكو عبد الحليم
50480
كوالالمبور، ماليزيا

سنغافورة

تايلند

شمال أوروبا

ماتس إي جيرلام

mats.gerlam@bahrainedb.com

+46 70 8572 288

جيرت هوفنز

geert.hovens@bahrainedb.com

+31 47 8508 165

الموقع

كونغسبورتسافنين 32،
411 36
غوتيبورغ، السويد،
نورديك للاستثمارات الخارجية أب

المملكة العربية السعودية

حمد العماري

hamad.alammari@bahrainedb.com

+973 17 5899 50

الموقع

أركابيتا، خليج البحرين، طابق 3
صندوق بريد: 11299
مملكة البحرين

كوريا الجنوبية

يونغ هو سيو

youngho.seo@bahrainedb.com

+82 25 0887 68

الموقع

استثمر في كوريا بلازا
7 IKP 508 هيولونغ- رو
سيوتشو- جو
سيول، كوريا الجنوبية

تركيا

نيسي سيسر

nese.secer@bahrainedb.com

+90 53 3355 6765

الموقع

NEF 163، طلعت باشا كاد. K.5 163
D.244 كاتاني،
إسطنبول، تركيا

الإمارات العربية المتحدة

رالف دينهارت

ralf.degenhardt@bahrainedb.com

+971 50 7549 994

الموقع

مكتب 501، قسم B للأعمال
قرية ديرة،
ص ب: 123885
دبي، الإمارات العربية المتحدة

المملكة المتحدة

إيما بارسونز

emma.parsons@bahrainedb.com

+44 78 1809 5233

عهود عبد الغفار

ohood.abdulghaffar@bahrainedb.com

+44 73 9384 2867

الموقع

سفارة مملكة البحرين
30 بلجريف سكوير،
SW1X 8QB
لندن، المملكة المتحدة

الولايات المتحدة الأمريكية

ماثيو وايتلي

matthew.whiteley@bahrainedb.com

+1 62 6524 0511

ميشيل ويس

michelle.weiss@bahrainedb.com

+1 60 9781 2332

الموقع

الساحل الغربي
5792 W. جيفرسون بوليفارد
لوس أنجلوس، CA 90016

الساحل الشرقي
45 برودواي، الطابق 21
نيو يورك، NY 10006